الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي
المعهد العالي لإدارة الأعمال

HIGHER INSTITUTE OF BUSINESS ADMINISTRATION

كفاية رأس المال في المصارف التقليدية الخاصّة

دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية السورية الخاصّة

مشروع أعد لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال

(الإدارة التنفيذية – توجه مالية)

إعداد الطالبة

لارا محمد علي قات

إشراف

د. منال موصللي

الدفعة السادسة

العام الدراسي : 2019 م

كفاية رأس المال في المصارف التقليدية الخاصّة

دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية السورية الخاصّة

مشروع أعد لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال

(الإدارة التنفيذية – توجه مالية)

إعداد الطالبة

لارا محمد علي قات

إشراف

د. منال موصللي

الدفعة السادسة

العام الدراسي : 2019 م

Gratitude

… For you Rania, my caring sister…

I express my sincere gratitude for your guidance & support…

Thank you for always believing in me.

شكر وتقدير

أتقدم بفائق الشكر والامتنان

إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة ومهدوا لنا طريق العلم والمعرفة

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل

وأخصُّ بالشكر:

- د. منال موصللي لاشرافها على هذه الدراسة ولما أبدته من جهد وملاحظات قيّمة أسهمت في اثراء البحث.
- الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لقبول مناقشة البحث واغناءه بملاحظاتهم العلمية القيّمة.
- والدي ووالدتي وجميع أفراد عائلتي وأصدقائي الذين قدموا كامل الدعم والمساندة، أتقدم لكم بفائق الشكر وعظيم الثناء.

ملخص البحث

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى التزام المصارف التقليدية الخاصّة العاملة في الجمهورية العربية السورية بمقررات بازل II المتعلقة بكفاية رأس المال وتحليل مكوناتها لتحديد أكثر البنود تأثيراً على تغيّر نسبة كفاية رأس المال.

وبتطبيق الدراسة على كل من بنك سورية والخليج وبنك قطر الوطني– سورية، توصلت الدارسة إلى:

1– عدم التزام بنك سورية والخليج بتحقيق الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال في بعض سنوات الدراسة قبل وبعد استبعاد الأرباح غير المحققة، وأنّ السبب في انخفاض كفاية رأس ماله يعود بالدرجة الأولى إلى انخفاض رأس المال التنظيمي بنسبة كبيرة مما أسهم في انخفاض نسبة كفاية رأس المال.

2– التزام بنك قطر الوطني باحتفاظه بنسبة كفاية رأس مال تتجاوز الحد الأدنى خلال كافة سنوات الدراسة قبل وبعد استبعاد الأرباح غير المحققة، كما بينت الدراسة التحليلية بأنّ التغير في نسبة كفاية رأس المال تأثّر بالدرجة الأولى بتزايد الأرباح غير المحققة.

وفي ضوء النتائج التي تمّ التوصل اليها، تمّ عرض مجموعة من التوصيات أهمّها حث المصارف على استكمال رأسمالها واتباع مصرف سورية المركزي لسياسة توجيهية لتكثيف الجهود نحو تطبيق المعايير الدولية المرتبطة بكفاية رأس المال، كونها الدعامة الرئيسية التي تحمي المصارف من المخاطر المختلفة وتساهم في الانتقال السليم لتطبيق متطلبات اتفاقية بازل III.

Abstract

This study aims to shed light on the commitment of the traditional private banks operating in the Syrian Arab Republic to the decisions of BASEL II that are related to capital adequacy by analyzing it's elements. The purpose of this process is to determine the element that most affects to make a change in the capital adequacy ratio.

By applying this study on Syria Gulf Bank and Qatar National Bank – Syria, the study has concluded:

1- *At some years, Syria Gulf Bank failed to achieve the minimum capital adequacy ratio. The main reason for this decrease in capital adequacy ratio is due to the large decrease in regulatory capital.*

2- *During all years of study, Qatar National Bank maintained a capital adequacy ratio that exceeded the minimum requirements before & after excluding the unrealized profits. The data analysis also showed that the change in the capital adequacy ratio was affected primarily by the increase in unrealized profits.*

In the light of results obtained, a number of recommendations were presented. The most significant to mention is urging banks to increase their capital stock. In addition, the Central Bank of Syria should intensify the banks' efforts toward implementing the international standards related to capital adequacy, as it is main pillar for protecting banks from the various risks and making a proper transition toward BASEL III.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
ملخص البحث باللغة العربية	
ملخص البحث باللغة الانكليزية	
مقدمة	
1-1 مشكلة البحث	
1-2 أهمية وأهداف البحث	
1-2 منهجية البحث	
1-3 مجتمع وعينته البحث	
1-4 مصادر جمع المعلومات وفترة الدراسة	
الفصل الأول: (كفاية رأس المال وفق متطلبات اتفاقية بازل)	
2-1 جوهر اتفاقية بازل	
2-2 كفاية رأس المال وفق متطلبات بازل	
2-3 الاختلاف بين متطلبات اتفاقية بازل II واتفاقية بازل III من حيث النسب والمعايير المتعلقة بكفاية رأس المال	
2-4 القواعد الاحترازية المتخذة في الجمهورية العربية السورية بخصوص كفاية رأس مال المصارف التقليدية الخاصّة	
الفصل الثاني: (التطبيقات العملية)	
3-1 الدراسة التطبيقية على بنك قطر الوطني – سورية	
3-2 الدراسة التطبيقية على بنك سورية والخليج	
النتائج	
التوصيات	
المراجع	
الملحقات	

مقدمة

يعد القطاع المصرفي من أكثر القطاعات تعقيداً وحساسية لما له من تأثيرات عديدة على الاقتصاد الوطني. وتعد الأزمات المصرفية التاريخية والاضطرابات المالية التي شهدها العالم وما خلّفته من خسائر مالية ضخمة الدافع لاهتمام الكثير من الباحثين والدارسين إلى جانب الهيئات والمنظمات الدولية لوضع جملة من المعايير التي من شأنها المحافظة على الاستقرار المالي للمصارف.

وتعتبر لجنة بازل من أهم الجهات العالمية التي تعنى بهذا الشأن والتي يرتكز عملها على وضع مجموعة من النظم و المعايير التي يتوجب على المؤسسات المصرفية تبنيها للوقاية من مختلف المخاطر التي تعترضها، بغرض ضمان استقرار النظام المصرفي و المالي وحماية أموال المودعين ضمن محيط تنافسي.

تعد كفاية رأس المال إحدى المحاور الأساسية التي اهتمت بها لجنة بازل وعملت على تطوير معايير قياسها نظراً لما لها من أهمية كبيرة في وقاية المصارف من المخاطر المختلفة التي تحيط ببيئة العمل المصرفي وحماية أموال المودعين.

والقطاع المصرفي السوري معني بتطبيق المعايير المصرفية العالمية الهادفة لدعم الاستقرار المالي من خلال مصرف سورية المركزي المتمثل بمجلس النقد والتسليف الذي يسعى لوضع الضوابط والتشريعات التي تخص كفاية رأس مال المصارف الخاصّة والتي تستند في جوهرها إلى متطلبات بازل، وذلك بهدف زيادة متانة النظام المصرفي ودعم استقراره وخاصّةً بعد التحديات التي مرّ بها القطاع المصرفي والمالي خلال السنوات الأخيرة. بالتالي، جاء هذا البحث ليبين مدى التزام المصارف التقليدية الخاصّة في القطاع المصرفي السوري بتحقيق نسب كفاية رأس المال في ظل الأسس والتشريعات الموضوعة وفقاً لمتطلبات بازل II.

1-1 مشكلة البحث

يعد موضوع كفاية رأس المال من أبرز المواضيع التي تهتم بها المصارف لما لها من أثر على إدارة المصرف وحماية ممتلكاته. وفي إطار الالتزام بالمعايير العالمية الصادرة عن لجنة بازل في هذا الخصوص، يقوم مصرف سورية المركزي من خلال دوره الاشرافي على آلية عمل المصارف بإصدار القوانين والتشريعات الناظمة والتطوير المستمر لهذه القوانين بما يتماشى مع متطلبات بازل من جهة ويتلائم مع التطورات الحاصلة والوضع الاقتصادي الراهن من جهة أخرى. لاسيما بأنّ مصرف سورية المركزي يقوم بالتوجيه الدائم للمصارف لضمان الالتزام بمعايير بازل II للحفاظ على بيئة عمل مصرفي سليم والتحضير لعملية الانتقال لتطبيق معايير بازل III .

ونتيجة الأزمة الحاصلة في الآونة الأخيرة وما كان لها من تداعيات أثرت على القطاع المصرفي السوري خاصّةً والاقتصاد عامة مما أدى إلى ازدياد مخاطر الائتمان وعدم قدرة بعض المصارف على زيادة رأسمالها، جاء هذا البحث للاجابة على التساؤل الآتي:

هل حققت المصارف السورية التقليدية الخاصّة عينة الدراسة نسبة كفاية رأس المال وفقاً لمتطلبات بازل II خلال فترة الدراسة؟

1-2 أهمية وأهداف البحث

تكمن أهمية البحث في توضيح الأسباب التي تؤثر على زيادة أو انخفاض نسبة كفاية رأس المال وأي أكثر البنود تأثيراً على تغيّر نسبة كفاية رأس المال بهدف تقديم التوصيات الملائمة بناءً على النتائج التي سيتمّ التوصل إليها. وعليه فإنّ البحث الحالي يهدف إلى بيان مدى التزام المصارف السورية بتطبيق معايير بازل II الخاصّة بكفاية رأس المال وتحليلها بهدف بيان نقاط القوة وتسليط الضوء على نقاط الضعف.

1-3 منهجية البحث

اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال توصيف كفاية رأس مال المصارف عينة الدراسة وتحليلها.

1-4 مجتمع وعينة البحث

يتكون مجتمع البحث من المصارف التقليدية الخاصة العاملة في الجمهورية العربية السورية، بينما تتكون عينة البحث من اثنين من المصارف التقليدية الخاصّة وهما بنك قطر الوطني وبنك سورية والخليج اللذان تمّ اختيارهما وفق الأسباب التي سيتم ذكرها لاحقاً ضمن البحث.

1-5 مصادر جمع المعلومات وفترة الدراسة

تمّ جمع البيانات بالاعتماد على القوائم المالية السنوية المنشورة على موقع سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة الممتدة من عام 2011 ولغاية عام 2017 .

الفصل الأول

كفاية رأس المال حسب متطلبات اتفاقية بازل

في هذا الفصل سيتم عرض موجز لجوهر اتفاقية بازل، كما ستتم المقارنة بين متطلبات كفاية رأس المال وفق اتفاقية بازل II , III من حيث النسب والمعايير المتعلقة بكفاية رأس المال. بالإضافة إلى عرض القواعد الاحترازية المتخذة في الجمهورية العربية السورية والمتعلقة بكفاية رأس مال المصارف التقليدية الخاصّة.

1- جوهر اتفاقيات لجنة بازل I , II , III

يتمثل الاختلاف الرئيسي بين بازل I وبازل II وبازل III بأنّ بازل I قام بتحديد الحد الأدنى لكفاية رأس المال بالنسبة إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطر, في حين أكّدت اتفاقية بازل II على دور الجهات الرقابية وتعزيز الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، بينما تضمّنت اتفاقية بازل III تعديل متطلبات رأس المال وتعزيز الحاجة إلى احتياطات السيولة (Yuting, 2012. p:2). وبذلك فإنّ بازل III قامت باجراء تعديلات هامة وجوهرية على الدعامات الثلاث للجنة بازل II متمثلة بقواعد ومعايير جديدة تهدف إلى ضرورة قيام المصارف بتحصين أنفسها بشكل جيد ضد الأزمات المالية المستقبلية ومحاولة التغلب على الاضطرابات المالية التي من الممكن أن تتعرض لها بمفردها ودون الحاجة لتدخل المصرف المركزي قدر المستطاع، وذلك من خلال تعزيز جودة رأس المال لكي يتسنى للمصارف تحمّل أيّة خسائر مستقبلية (عكاش, 2013 ص:135).

2- كفاية رأس المال وفق متطلبات بازل

- بازل I

نظراً لأهمية رأس المال كأساس للنمو المستقبلي للمؤسسات المالية، فإنه يتوجب على المصارف الاحتفاظ بحجم رأس مال يتناسب مع طبيعة نشاطات المصرف وحجم المخاطر المرتبطة بهذه النشاطات. والذي من شأنه أن يزيد من قدرة القطاع المصرفي على مواجهة الخسائر وحالات عدم التأكد المرتبطة بنطاق عملياته. ومع نهاية القرن العشرين، والذي تزامن بظهور العديد من الانهيارات المصرفية وفشل الأساليب المتبعة لتحديد رأس المال، بدأ التنسيق لظهور لجنة بازل (اسلامبولي,2010 ص:5). اهتمت اللجنة بوضع معيار لكفاية رأس المال من خلال اتفاقية بازل I عام 1988 التي انطوت على عدة مبادئ منها تقسيم رأس المال التنظيمي إلى شريحتين وهما رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى) ورأس المال المساعد أو التكميلي (الشريحة الثانية) (اسلامبولي، 2010 ص: 7). كما وتمّ وضع صيغة حساب كفاية رأس المال كالتالي:

نسبة كفاية رأس المال = (رأس المال الأساسي + التكميلي (المساعد)) / مجموع الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر = 8% (الحد الأدنى)

- **بازل II**

شهدت الساحة العالمية العديد من التطورات الحادة التي دفعت لجنة بازل إلى التأكد من أنّ متطلبات رأس المال تتناسب مع المخاطر الفعلية التي تواجه المصارف كافة. مما دفع لجنة بازل إلى وضع قواعد صارمة جديدة من خلال اتفاقية بازل II لضمان حماية أموال المودعين ورفع معدلات الأمن والسلامة وتدعيم صلابة النظام المصرفي. وارتكزت لجنة بازل II على ثلاثة دعائم رئيسية هي الحد الأدنى لرأس المال والمراجعة والرقابة الاشرافية وانضباط السوق.

حيث وضعت لجنة بازل II اطاراً جديداً لرأس المال يعتبر أكثر شمولية في مواجهة المخاطر التي تتعرض لها المصارف متبنياً المخاطر الرئيسية الثلاث (المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية).

وتمثلت أهم أهداف لجنة بازل في التأكد من أنّ المصارف لديها المقدرة الكافية لمواجهة المخاطر المحيطة بالعمل المصرفي وبالتالي ضرورة احتفاظ المصارف برأس مال يتناسب مع حجم المخاطر المرتبطة بنطاق نشاطاته وأساليب ادارة هذه المخاطر([1]*).

- **بازل III**

عملت لجنة بازل على تقديم مجموعة من المقترحات والاصلاحات تضمنت معايير حديثة ظهرت ضمن ميثاق بازل III في عام 2012، تساهم في جعل البنوك أكثر قدرة على تحمل الصدمات وتحسين إدارة المخاطر بالإضافة إلى تعزيز الشفافية والافصاح وتقوية دور الأنظمة والسلطات الرقابية فيما يتعلق برأس المال والسيولة.

[1] Basel Committee on Banking Supervision, International Convergence of Fund Measurement & Standards, Bank of International Settlements, Basel, Switzerland, June 2004, P.140

وأحد المحاور الأساسية التي قامت عليها لجنة بازل III هي تحسين متطلبات رأس المال لدعم الاحتياطات المتخذة في هذا السياق للتغلب على المخاطر مما دفع اللجنة إلى الاعتماد على رفع نسبة رأس المال وعلى الأخص بالاعتماد على الشريحة الأولى Tier 1 والمتمثلة بحقوق الملكية المكوّنة من الأسهم العادية والاحتياطات والأرباح المحتجزة(*[2]).

3-الاختلاف بين متطلبات بازل II وبازل III من حيث النسب والمعايير المتعلقة بكفاية رأس المال

يفرض بازل III على المؤسسات المالية زيادة نسبة رأس المال إلى أن تحقق نسبة الشريحة الأولى إلى رأس المال 9.5% واجمالي المطلوبات 10.5%. ويبين الجدول رقم (1) النسب المالية وآلية احتسابها وفق متطلبات اتفاقية بازل II والتغيرات الحاصلة عليها بموجب اتفاقية بازل III

جدول رقم (1) كفاية رأس المال وفق متطلبات بازل II وبازل III

BASEL III	BASEL II	Ratios النسب
		متطلبات رأس المال
4.5%	2.0%	الحد الأدنى من الأسهم العادية = الشريحة الاولى الممثلة بحقوق الملكية من الأسهم العادية / اجمالي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر
6.0%	4.0%	نسبة الشريحة الأولى = الشريحة الأولى من رأس المال / اجمالي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر

[2] Basel Committee on Banking Supervision, Basel III: A Global Regulatory Framework for More Resilient Banks & Banking System, Basel, Switzerland, December, 2010 p. 12

اجمالي رأس المال = الشريحة الأولى + الشريحة الثانية اجمالي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	8.0%	8.0%
+ رأس المال الاضافي (لغايات التحوط)	لم يدرج	2.5%
+ رأس المال اضافي معاكس (لتغطية مخاطر التقلبات)	لم يدرج	من 0 إلى 2.5%

Resource: The Impact of Basel III on the European Banking Industry(Yuting,2012 p.3)

4-القواعد الاحترازية المتخذة في الجمهورية العربية السورية بخصوص كفاية رأس مال المصارف التجارية الخاصّة

تكمن أهمية العمل المصرفي في تقديم نشاط تجاري خدمي، وذلك من خلال عمليا الايداع والاستثمار وبيع العملات الأجنبية وشرائها وغيرها من العمليات المصرفية. ولكي تستمرّ هذه المصارف بعملها لا بدّ من إدارة المخاطر التي قد تواجهها والتعامل مع الأزمات المختلفة.

فعلى الرغم من تأثر المصارف التجارية السورية الخاصّة بالمخاطر العديدة في الآونة الأخيرة الناتجة عن الأزمة الحاصلة، إلّا أنّه بدأ القطاع المصرفي بإستعادة نشاطه والنهوض بالعمل المصرفي من جديد. وفي سبيل المحافظة على بيئة عمل مصرفي سليم يعتمد القطاع المصرفي السوري على المعايير الدولية للجنة بازل في سبيل مواجهة المخاطر المختلفة التي تكتنف النشاط المصرفي.

- **رأس مال المصارف السورية التقليدية الخاصّة**

لقد شهد القطاع المصرفي تطوراً ملحوظاً وخاصة بعد صدور قانون المصارف رقم (28) لعام 2001 والذي سمح بتأسيس المصارف الخاصة على شكل شركات مساهمة مغفلة تمارس نشاطاتها بإشراف ورقابة مصرف سورية المركزي.

وجاء قانون النقد الأساسي رقم (23) لعام 2002 والذي أوكل لمجلس النقد والتسليف مهمة العمل على تنظيم مؤسسات النقد والتسليف في سورية ووضع السياسة النقدية وكيفية إدارتها وفقاً للاستراتيجية العامة للدولة وحاجة الاقتصاد الوطني.

وكان لمجلس النقد والتسليف جهود مبذولة في سبيل الالتزام بالقواعد والمبادئ الصادرة عن لجنة بازل. وفي إطار السعي الدائم لتحقيق التجانس بين النشاط المالي للمؤسسات المالية والمصارف من جهة والمعايير الدولية للرقابة المصرفية من جهة أخرى، قام مجلس النقد والتسليف بإصدار مجموعة من التعاميم والتعديلات على القرارات السابقة بهدف حماية المنظومة المصرفية.

وتعدّ أهم القرارت الصادرة عن مجلس النقد والتسليف تلك التي تعنى بكفاية رأس المال والحد الأدنى لرأس المال الواجب على المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية الالتزام به. ففي عام 2010، صدر القانون رقم 3 المتضمن تعديل أحكام القانون رقم 28 لعام 2001 والمرسوم رقم 35 لعام 2005 المتضمن رفع الحد الأدنى لرأس مال المصارف التجارية ليصبح 10 مليارات ليرة سورية بدلاً من مليار ونصف ليرة سورية ومنحت المصارف المرخصة للعمل مهلة ثلاث سنوات لتسوية أوضاعها لزيادة كتلة رأس المال إلى الحد الأدنى المطلوب، ومددت المهلة المذكورة لتصبح خمس سنوات بناءً على مرسوم رقم 63 وعقبه تمديد آخر لتصبح المدّة ستة سنوات لرفع الحد الأدنى لرأس المال بموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم 13م.و لعام 2015 .

يبين الجدول رقم (2) تاريخ بدأ عمل المصارف التقليدية الخاصّة في الجمهورية العربية السورية نشاطها المصرفي و مقدار رأس المال لكل منها عند التأسيس والزيادة الحاصلة على رأسمالها لغاية عام 2017.

جدول رقم (2) رأس مال المصارف التجارية السورية الخاصّة

المصرف	تاريخ مباشرة العمل	رأس المال (ليرة سورية)	رأس المال في نهاية عام 2017
بنك بيمو السعودي الفرنسي	2004/01/04	1,500,000,000	5,500,000,000
بنك سورية والمهجر	2004/01/06	1,500,000,000	4,000,000,000
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	2004/06/06	1,500,000,000	5,250,000,000
بنك عودة – سورية	2005/09/28	2,500,000,000	5,724,000,000
بنك بيبلوس – سورية	2005/12/05	2,000,000,000	6,120,000,000
بنك العربي – سورية	2006/01/02	1,500,000,000	5,050,000,000

بنك سورية والخليج	2007/06/13	1,500,000,000	3,838,836,500
بنك الاردن – سورية	2008/11/28	1,500,000,000	3,000,000,000
فرنسبنك – سورية	2009/01/15	1,750,000,000	5,250,000,000
بنك الشرق	2009/05/03	2,500,000,000	2,500,000,000
بنك قطر الوطني – سورية	2009/11/15	5,000,000,000	15,000,000,000

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

بناءً على توصيات مصرف سورية المركزي قامت المصارف بزيادة رأس مالها تدريجياً وذلك تماشياً مع القرارات الصادرة التي تحدد الحد الأدنى لرأس مال المصارف بعشرة مليارات ليرة سورية. ويوضّح الجدول أعلاه ما يلي:

- قام بنك بيمو السعودي الفرنسي بزيادة مقدار رأس المال بشكل تدريجي وكانت آخرها بزيادة 500 مليون ليرة سورية محوّلة من الأرباح المدوّرة القابلة للتوزيع والاحتياطي الخاص، من خلال إصدار خمسة ملايين سهم تمّ توزيعها مجاناً على المساهمين في 30 تشرين الأول 2017 وبذلك أصبح رأس المال المصرح به والمدفوع (5,500,000,000) ليرة سورية.
- تأسس بنك سورية والمهجر برأس مال قدره (1,500,000,000) ليرة سورية وتمّ زيادة رأس المال بشكل تدريجي وكان آخرها في عام 2011 وذلك بتوزيع جزء من الأرباح المحتجزة على شكل أسهم مجانية ليصبح رأس المال أربعة مليارات ليرة سورية.
- قام المصرف الدولي للتجارة والتمويل بزيادة رأس المال تدريجياً. وفي عام 2012 تمّت زيادة مبلغ 250 مليون ليرة سورية وذلك بتوزيع أسهم مجّانية ليصبح مقدار رأس المال (5,250,000,000) ليرة سورية.
- أجرى بنك عودة زيادات على رأس ماله تدريجياً عن طريق ضم جزء من الأرباح المحققة في الأعوام السابقة ليصبح في عام 2011 (5,724,000,000) ليرة سورية.

- قام بنك ببيلوس– سورية بزيادة رأس ماله على عدة مراحل وذلك عن طريق توزيع أسهم مجانية تتم تغطيتها من الأرباح المحتجزة والاحتياطي الخاص ليصبح (6,120,000,000).

- قام البنك العربي بزيادة رأسماله في عام 2010 بتوزيع أسهم مجانية للمساهمين بقيمة 180 مليون ليرة سورية (360,000 سهم). وفي عام 2011 أصدرت هيئة الأوراق والأسواق المالية موافقتها للبنك العربي باستكمال الزيادة الأولى لرأس المال عن طريق طرح 3,740,000 سهم جديد وتمّ طرح هذه الأسهم للاكتتاب من قبل المساهمين المسجلين في الفترة ذاتها ليبلغ رأس المال في عام 2011 (5,050,000,000) ليرة سورية.

- تأسس بنك سورية والخليج برأس مال قدرة (1,500,000,000) ليرة سورية وفي عام 2006 تمّت الموافقة على زيادة رأس المال بمبلغ سبعة مليارات ليصبح رأس المال ليصبح عشرة مليارات. وتمّ الاكتتاب بـ 8,388,365 فأصبح رأس المال المدفوع (3,838,836,500) ليرة سورية.

- قام بنك الأردن بزيادة رأس ماله في عام 2009 ليصبح (3,000,000,000) ليرة سورية

- قام فرنسبنك بزيادة رأس ماله وذلك بعد موافقة مجلس الوزراء على قيام مصرف فرنسبنك ش.م.ل لبنان على زيادة نسبة مساهمته في رأس مال فرنسبنك – سورية وقام المصرف بإصدار وطرح (7,000,0000) سهم بغرض زيادة رأس المال وفي العام 2011 أصبح (5,250,000,000) ليرة سورية.

- لم تطرأ أية تغيرات على مقدار رأس مال بنك الشرق منذ تأسيسه وحتى عام 2017.

- تأسس بنك قطر الوطني – سورية برأس مال قدره خمسة مليارات ليرة سورية، وفي عام 2010 تمّ زيادة رأس المال ليصبح خمسة عشر مليار ليرة سورية من خلال إصدار 20 مليون سهم وتمّ الاكتتاب بكامل الأسهم، وبذلك يمتلك بنك قطر أكبر رأس المال بين المصارف.

ويلاحظ من خلال البيانات المذكورة أعلاه، بأنّ العدد الأكبر من المصارف لم يصل للحد الأدنى من رأس المال الواجب الالتزام به. ويعود سبب عدم التزام المصارف بالحد الأدنى إلى:

- تداعيات الأزمة الحاصلة على الرغم من لجوء بعض المصارف خلال السنوات الأخيرة إلى زيادة رأس مالها الخاص بضم الأرباح المدورة أو جزء من الاحتياطي الخاص على شكل أسهم مجانية على المساهمين بقيمة اسمية تبلغ (100 ليرة سورية).
- بالنسبة لبنك سورية والخليج، فقد قام بزيادة رأس ماله ليصبح (10) مليارات ليرة سورية وتمّ الاكتتاب بمبلغ (8,388,365) سهم حتى تاريخ 2017/12/31 إلا أنّ الأسهم المتبقية مازالت قيد الاكتتاب وبذلك أصبح رأس مال المصرف (3,838,836,500) ليرة سورية. ولقد وافقت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بتاريخ 2019/01/21 على آلية زيادة رأس مال بنك سورية والخليج من خلال عدة مراحل تبدأ بمنح شركة الخليج القابضة مهلة 30 يوماً لإتمام شراء الأسهم وفتح باب الشراء لبقية حملة حقوق الأفضلية، على أن يمنح البنك مهلة محددة لتنفيذ الزيادة وفي حال عدم الالتزام بتنفيذ المراحل تقوم الهيئة بإعادة النظر بموضوع الزيادة برمته.

- **قرارات مجلس النقد والتسليف الخاصّة بكفاية رأس مال المصارف التقليدية الخاصّة**

أصدر مجلس النقد والتسليف عدد من القرارات الملزمة للمصارف والمتعلقة بكفاية رأس المال والحد الأدنى لكفاية رأس المال الواجب على المصارف تحقيقه منها:

- قرار رقم (253/ م ن / 4) لعام 2007 المتضمن اعتماد مشروع التعليمات الخاصة بقياس كفاية رأس المال وتضمينها مخاطر السوق انسجاماً مع مقررات بازل II وإلزام المصارف العاملة على ألّا تقل نسبة الملاءة المالية لديها في أي وقت عن 8%.

- قرار رقم (1088/ م ن/ب4) لعام 2014 والذي قام بتعديل المادة الثامنة من القرار رقم (362/م.ن/ب1) لعام 2008 والذي نصّ على عدم اعتبار الأرباح الناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي ضمن الأرباح القابلة للتوزيع والأرباح الخاضعة للضريبة، ويتم إدراج فروقات تقييم مركز القطع البنيوي غير المحققة ضمن الأموال الخاصّة الأساسية لأغراض احتساب كفاية رأس المال.

الفصل الثاني

التطبيق العملي على المصارف عينة البحث

تناول هذا الفصل الدراسة التطبيقية في المصارف السورية التقليدية الخاصّة عينة الدراسة (بنك قطر الوطني كونه يمتلك نسبة كفاية رأس مال مرتفعة تجاوزت الحد الأدنى المنصوص عليه وفق القرارات والتشريعات الصادرة وبنك سورية والخليج والذي تعد نسبة كفاية رأس ماله الأكثر انخفاضاً) وذلك من خلال تحليل كفاية رأس مال هذه المصارف.

أولاً: الدراسة التطبيقية على بنك قطر الوطني – سورية

يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً للمعادلة التالية وفق ما تنص عليه اتفاقية بازل:

كفاية رأس المال = مجموع رأس المال التنظيمي / مجموع الأصول المرجحة بأوزان المخاطر

ويبين الجدول رقم (3) توصيف لنسبة كفاية رأس المال ومكوناته لبنك قطر الوطني خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (3) توصيف نسبة كفاية رأس المال ومكوناته (الأرقام بآلاف الليرات السورية)

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أكبر قيمة	أصغر قيمة
رأس المال التنظيمي	43,709,486	26,450,976	83,031,625	15,684,743
الأصول المرجحة بأوزان المخاطر	15,375,935	7,772,694	26,833,717	7,098,488
كفاية رأس المال	270.64%	33.52%	313.44%	221.00%

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (1)

من الجدول السابق نجد:

1- حقق بنك قطر الوطني نسبة كفاية رأس مال أعلى من الحد الأدنى الواجب على المصارف الالتزام به والبالغة (8%) خلال كافة سنوات الدراسة وكانت أعلى قيمة لكفاية رأس المال في عام 2017 (313.44 %) في حين أنّ أدنى قيمة كانت في عام 2011 (221.00 %)، وبلغ المتوسط الحسابي لنسبة كفاية رأس المال (270.64%) عند انحراف معياري (33.52%).

2- أعلى قيمة لرأس المال التنظيمي كانت في عام 2016 (83,031,625) في حين أنّ أدنى قيمة كانت في عام 2011 (15,684,743). وبلغ المتوسط الحسابي (43,709,486) عند انحراف معياري (15,375,935).

3- ازدادت الأصول المرجحة بأوزان المخاطر خلال سنوات الدراسة وكانت أعلى قيمة خلال عام 2016 (26,833,717) في حين أنّ أدنى قيمة كانت في عام 2011 (7,098,488). وبلغ المتوسط الحسابي (15,375,935) عند انحراف معياري (7,772,694).

ويوضح الشكل البياني رقم (1) تطور كفاية رأس المال ومكوناته لبنك قطر الوطني خلال فترة الدراسة.

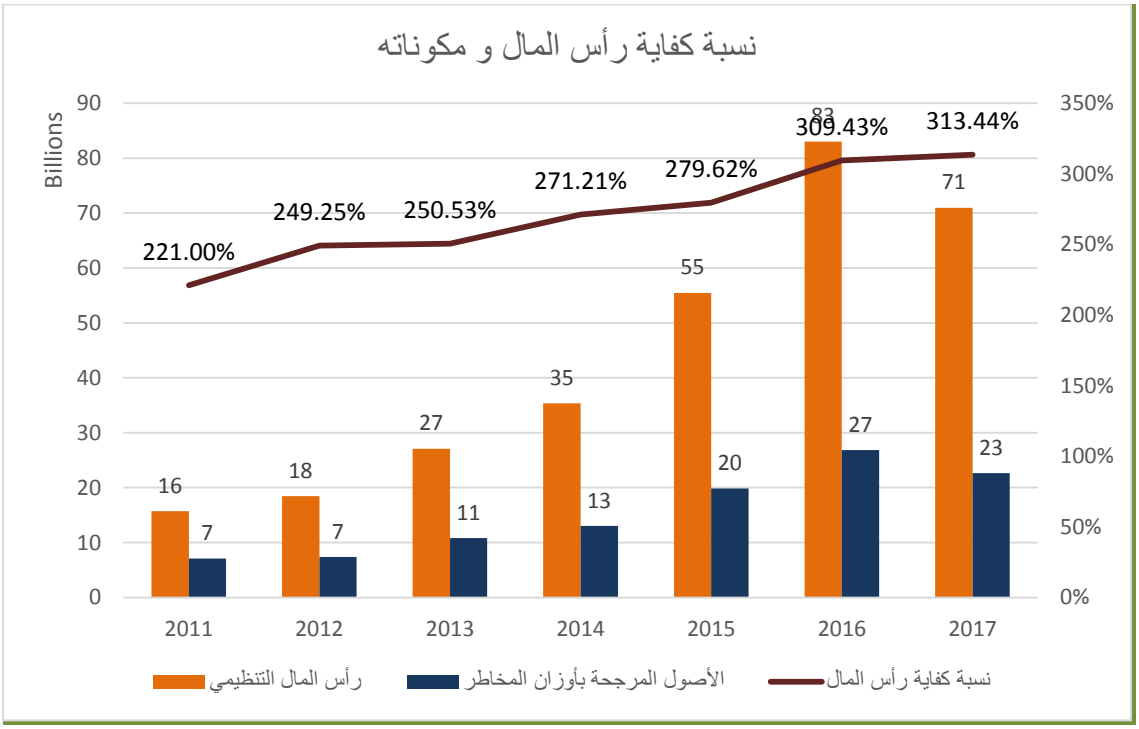

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (1) المعد وفق التقارير المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

يبين الشكل البياني السابق ما يلي:

تطورت نسبة كفاية رأس المال تدريجياً خلال سنوات الدراسة حيث ازدادت النسبة في الفترة الممتدة من عام 2011 ولغاية عام 2016 نتيجة زيادة رأس المال التنظيمي بنسبة أكبر من الأصول

المرجحة بأوزان المخاطر، ويعود ذلك إلى امتلاك بنك قطر لرأس مال كبير. (15 مليار ليرة سورية مدفوع بالكامل)، والذي يتجاوز الحد الأدنى الواجب على المصارف التجارية تحقيقه.

في عام 2017 ازادت نسبة كفاية رأس المال بنسبة صغيرة على الرغم من انخفاض كل من رأس المال التنظيمي و الأصول المرجحة بأوزان المخاطر بالمقارنة مع العام السابق، حيث انخفضت الأصول المرجحة بأوزان المخاطر بنسبة أكبر من انخفاض رأس المال التنظيمي.

تمّ احتساب نسبة كفاية رأس المال أعلاه في الجدول رقم (3) بناءً على قرار رقم (1088/ م ن/ب4) لعام 2014 والذي نصّ على إدراج فروقات تقييم مركز القطع البنيوي غير المحققة ضمن الأموال الخاصّة الأساسية لأغراض احتساب كفاية رأس المال فقط. وقد بدأ بنك قطر الوطني بإدراج فروقات الأرباح غير المحققة ضمن بنود رأس المال الأساسي اعتباراً من البيانات السنوية النهائية لعام 2013.

وبناءً عليه، إذا قمنا باستبعاد الأرباح غير المحققة من رأس المال الأساسي فإنّ كفاية رأس المال ومكوناته لبنك قطر الوطني خلال فترة الدراسة ستكون كما هي مبيّنة في الجدول رقم (4):

جدول رقم (4) توصيف نسبة كفاية رأس المال ومكوناته بعد استبعاد الأرباح غير المحققة (الأرقام بآلاف الليرات السورية)

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أكبر قيمة	أصغر قيمة
رأس المال التنظيمي	12,839,184	842,800	14,176,989	11,846,149
الأصول المرجحة بأوزان المخاطر	15,375,935	7,772,694	26,833,717	7,098,488
كفاية رأس المال	108.56%	62.79%	199.72%	45.59%

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (2)

من الجدول أعلاه نجد:

1- على الرغم من انخفاض نسب كفاية رأس المال بعد استبعاد الأرباح غير المحققة، إلا أنه مازالّ بنك قطر يحتفظ بنسبة كفاية رأس مال أعلى من الحد الأدنى المطلوب وفقاً لمتطلبات بازل.

2- أعلى نسبة لكفاية رأس المال كانت خلال عام 2011 (199.72%) واستمرّت بالهبوط الى أن بلغت أدنى نسبة خلال عام 2016 (45.59%). حيث بلغ المتوسط الحسابي لنسبة كفاية رأس المال 108.56% عند انحراف معياري 62.79% وهو بذلك أكبر من 50% مما يدل على وجود مخاطر في تقلب رأس المال.

3- كانت أكبر قيمة لرأس المال التنظيمي خلال عام 2011 (14,176,989) في حين أنّ أدنى قيمة كانت في عام 2015 (11,846,149).

ويوضح الشكل البياني رقم (2) تطوّر نسبة كفاية رأس المال ومكوناته لبنك قطر بعد استبعاد الأرباح غير المحققة.

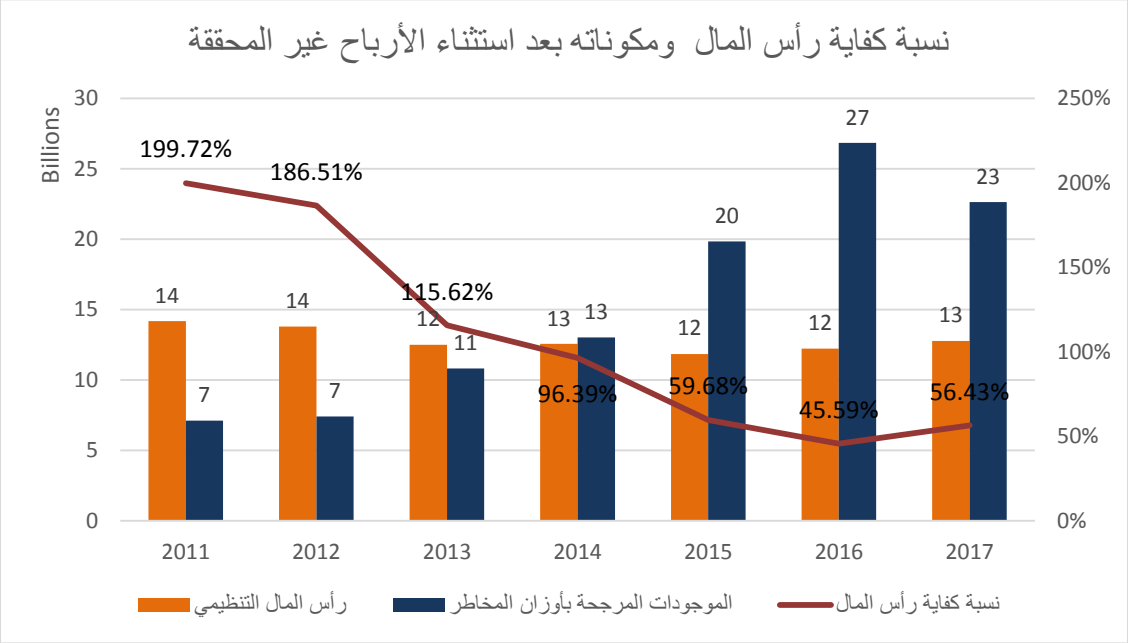

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (2) المعد وفق التقارير المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

تظهر البيانات الواردة في الرسم أعلاه:

1- الانخفاض التدريجي لنسبة كفاية رأس المال خلال سنوات الدراسة وذلك نتيجة انخفاض رأس المال التنظيمي وزيادة الأصول المرجحة بالمخاطر ويعود ذلك إلى التغيرات الكبيرة الحاصلة على أسعار الصرف وانخفاض قيمة الليرة السورية.

2- وكانت نسبة كفاية رأس المال خلال عام 2016 الأكثر انخفاضاً خلال سنوات الدراسة ويعود ذلك إلى أنّ الأصول المرجحة بأوزان المخاطر كانت الأكثر ارتفاعاً خلال هذا العام بالمقارنة مع سنوات الدراسة السابقة.

3- بالإمكان ملاحظة ارتفاع نسبة كفاية رأس المال في عام 2017 بالمقارنة مع العام السابق، حيث بلغت في هذا العام (56.43%)، ويعود ذلك إلى انخفاض في الأصول المرجحة بأوزان المخاطر نتيجة لتحسن الأوضاع السياسة والاقتصادية، وزيادة رأس المال التنظيمي نتيجة لانخفاض بسيط في سعر صرف الدولار ثمّ استقراره.

ويظهر الشكل البياني رقم (3) التطورات الحاصلة على نسب كفاية رأس المال خلال سنوات الدراسة قبل وبعد استبعاد الأرباح غير المحققة من خلال المقارنة بين نسب كل منهما خلال سنوات الدراسة.

الشكل رقم (3) مقارنة بين تطوّر نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد استبعاد الأرباح غير المحققة

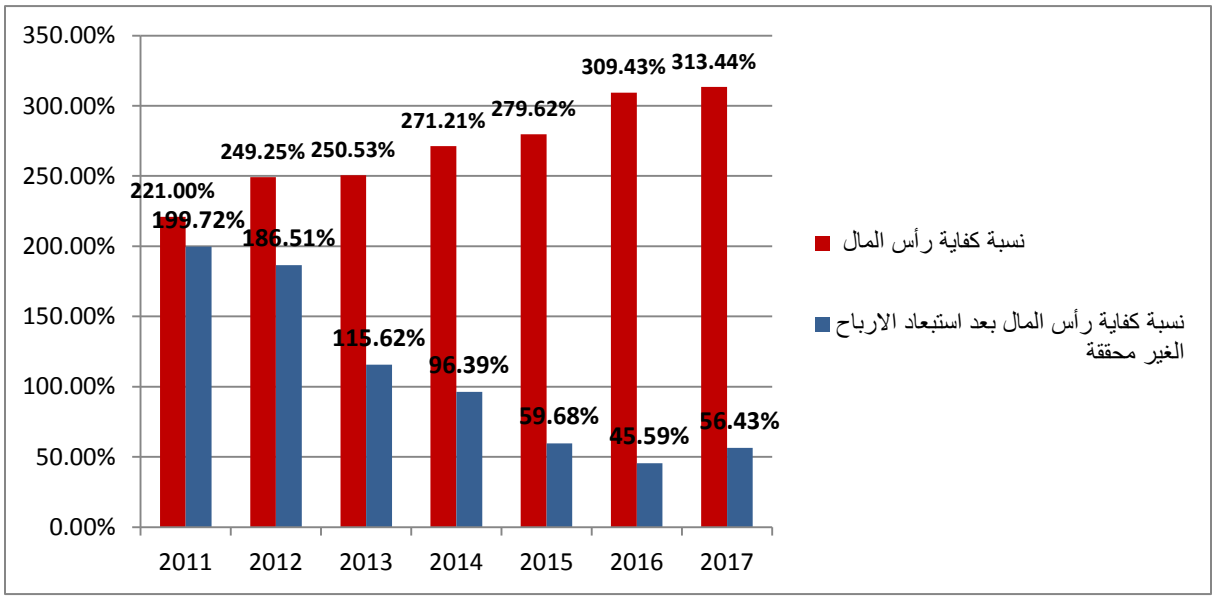

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (1) و رقم (2) المعد وفق التقارير المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

يظهر الشكل البياني أعلاه ما يلي:

1- تقارب نسبة كفاية رأس المال خلال عام 2011 قبل وبعد استبعاد الأرباح غير المحققة.

2- وجود فوارق كبيرة بين نسب كفاية رأس المال قبل وبعد استبعاد الأرباح غير المحققة خلال الفترة الممتدة من عام 2013 ولغاية عام 2017، ويعزى ذلك إلى أنّ جزء من رأس مال المصرف هو بالقطع الأجنبي الذي أثر بدوره على زيادة فروقات اعادة تقييم مركز القطع البنيوي الناتجة عن التغيرات الكبيرة التي شهدتها أسعار الصرف بالمقارنة مع الليرة السورية خلال فترة الدراسة.

وبهدف الحصول على مزيد من المعلومات التي أدت إلى تغير نسبة كفاية رأس المال لبنك قطر الوطني خلال فترة الدراسة سيتم تحليل النسب المكوّنة لكفاية رأس المال والتي تتكون حسب متطلبات بازل من:

- عناصر البسط: رأس المال التنظيمي أو الرقابي والمكون من: رأس المال الأساسي + رأس المال المساعد
- عناصر المقام: الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر

أولاً: رأس المال التنظيمي

يتكون رأس المال التنظيمي من الشريحتين: رأس المال الأساسي (Tier 1) ورأس المال المساعد (Tier 2).

ويبين الجدول رقم (5) توصيف لرأس المال التنظيمي ومكوناته لبنك قطر الوطني.

جدول رقم (5) توصيف رأس المال التنظيمي ومكوناته (الأرقام بآلاف الليرات السورية)

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أكبر قيمة	أصغر قيمة
رأس المال الأساسي	42,793,529	27,493,641	82,993,976.00	13,757,623.00
رأس المال المساعد	915,957.14	1,751,508.20	4,678,052	37,649
راس المال التنظيمي	43,709,486	26,450,976	83,031,625	15,684,743

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (3)

1- ارتفع رأس المال الأساسي خلال سنوات الدراسة، حيث كانت أكبر قيمة خلال عام 2016 (82,993,976.00) في حين أنّ أدنى قيمة كانت في عام 2012 (13,757,623.00). وبلغ المتوسط الحسابي (42,793,529) عند انحراف معياري (27,493,641) وهو بالتالي أكبر من 50% من المتوسط الحسابي، وهو دليل على وجود مخاطر في تقلب رأس المال الأساسي نظراً للتزايد الكبير الحاصل على الأرباح غير المحققة.

2- أعلى قيمة لرأس المال المساعد كانت في عام 2012، حيث بلغت (4,678,052)، علماً بأنّ قيمة رأس المال المساعد كانت ثابتة خلال السنوات الممتدة من 2013 ولغاية 2017 والبالغة (37,649) وذلك لأنّ رأس المال المساعد تضمن الاحتياطي العام لمخاطر التمويل فقط خلال هذه السنوات. وبلغ المتوسط الحسابي لرأس المال المساعد (915,957.14) عند انحراف معياري (1,751,508.20) وهو بذلك أعلى من المتوسط الحسابي مما يدل على وجود مخاطر في تقلب رأس المال المساعد.

ويبين الشكل البياني رقم (4) تطور رأس المال التنظيمي ومكوناته خلال سنوات الدراسة.

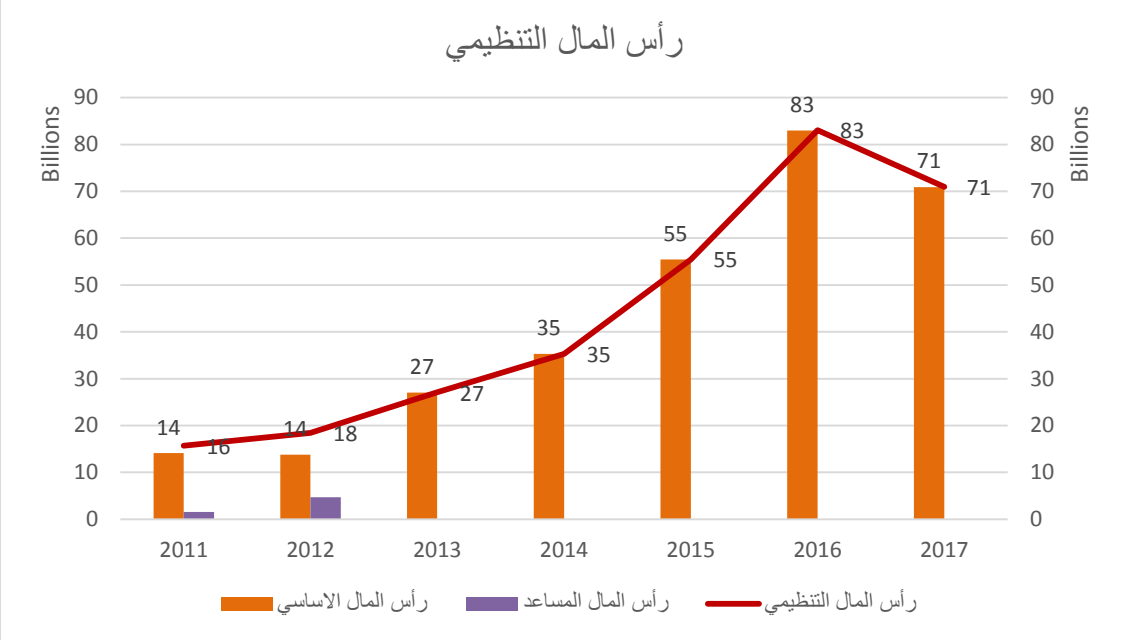

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (3) المعد وفق التقارير المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

يبين الشكل البياني السابق ما يلي:

1- تقارب قيم رأس المال التنظيمي خلال عامي 2011 و 2012 بينما تزايدت بشكل كبير خلال الأعوام اللاحقة.

2- استمرّ رأس المال التنظيمي بالتزايد لغاية عام 2016 فيما انخفض في عام 2017 إلى (70,954,410) بالمقارنة مع العام السابق وذلك لانخفاض قيمة الأرباح غير المحققة والتي تشكل القيمة الأكبر في تكوين الأموال الخاصّة الأساسية أي رأس المال الأساسي مما يظهر أثر الأرباح غير المحققة في تكوين رأس المال التنظيمي.

وبهذا فإنّ البيانات السابقة تظهر تأثير الأرباح غير المحققة في تكوين رأس المال التنظيمي، فإذا تمّ استبعاد الأرباح غير المحققة من رأس المال التنظيمي فإنّ البيانات ستكون كما هي موضحة في الجدول رقم (6):

جدول رقم (6) توصيف رأس المال التنظيمي ومكوناته بعد استبعاد الأرباح غير المحققة (الأرقام بآلاف الليرات السورية)

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أكبر قيمة	أصغر قيمة
رأس المال الأساسي	12,801,535	842,799	14,139,340	11,808,500
رأس المال المساعد	القيمة ثابتة خلال سنوات الدراسة (لم تتغير) وهي (37,649) ألف ليرة سورية			
راس المال التنظيمي	12,839,184	842,800	14,176,989	11,846,149

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (4)

على عكس الجدول رقم (5)، تظهر البيانات أعلاه أنّ أعلى قيمة لرأس المال الأساسي بعد استبعاد الأرباح غير المحققة كانت في عام 2011 والبالغة (14,139,340)، في حين أنّ أدنى قيمة كانت في عام 2015 (11,808,500). وبلغ المتوسط الحسابي (12,801,535) عند انحراف معياري (842,799).

يوضح الشكل البياني رقم (5) تطوّر رأس المال التنظيمي بعد استبعاد الأرباح غير المحققة.

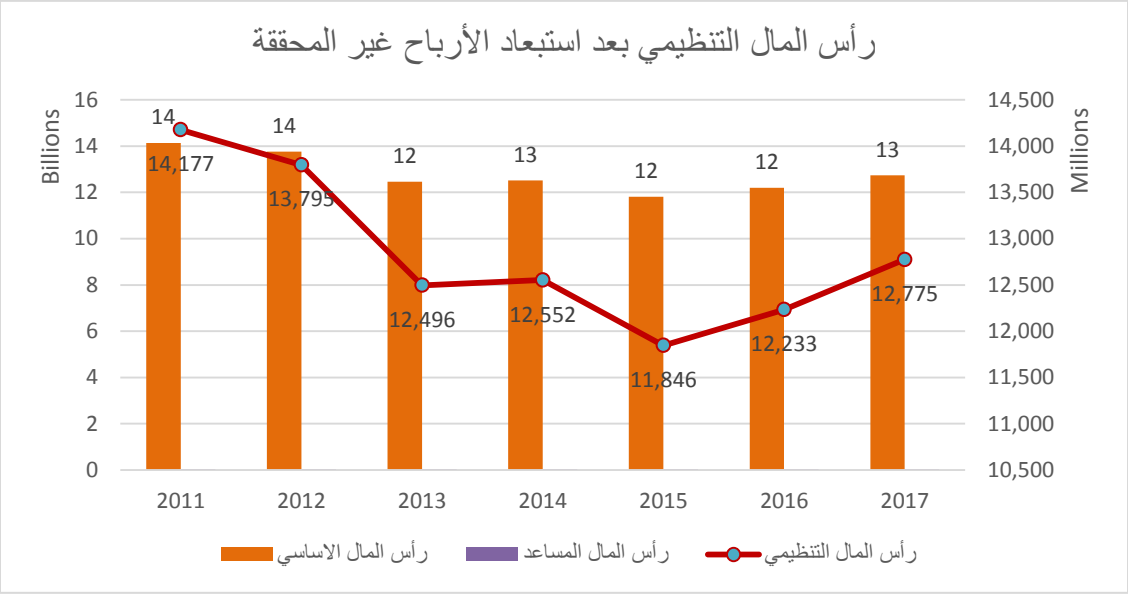

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (4) المعد وفق التقارير المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

يوضح الشكل البياني السابق أنّه على الرغم من تقارب قيم رأس المال التنظيمي خلال سنوات الدراسة بعد استبعاد الأرباح غير المحققة، غير أنّ قيمة رأس المال التنظيمي بدأت بالانخفاض تدريجياً منذ عام 2011 ولغاية عام 2015، وذلك نتيجة ازدياد الخسائر المتراكمة المحققة. ولم تظهر في الشكل البياني أعلاه قيمة رأس المال المساعد وذلك نظراً لثبات قيمته خلال سنوات الدراسة والبالغ (37,649).

ونظراً لأنّ التغير الحاصل في رأس المال التنظيمي ناتج عن التغير في رأس المال الأساسي، يوضح الشكل رقم (6) مقارنة بين رأس المال الأساسي قبل وبعد استبعاد أرباح القطع البنيوي غير المحقق.

الشكل رقم (6) مقارنة رأس المال الأساسي قبل وبعد استبعاد الأرباح غير المحققة خلال سنوات الدراسة

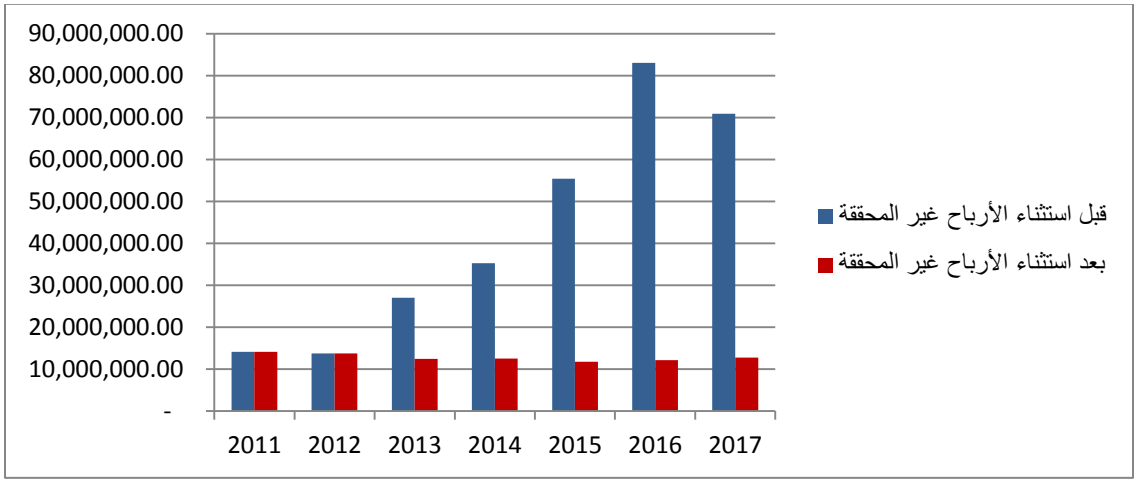

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (5) المعد وفق التقارير المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

يبين الشكل البياني السابق ما يلي:

1- يبين الخط المنحني تقارب في قيم رأس المال الأساسي قبل وبعد استثناء الأرباح غير المحققة خلال عامي 2011 و 2012، بينما تزايدت القيم بشكل كبير من عام 2013 وحتى عام 2017 ويعزى ذلك إلى التزام المصرف بالقرار رقم 1088/ م ن /ب4 بضم الأرباح المدوّرة غير المحققة إلى بنود رأس المال الأساسي لغاية احتساب كفاية رأس المال ابتداءً من البيانات النهائية لعام 2013.

2- يعود الاختلاف الكبير في قيم رأس المال الأساسي قبل وبعد استبعاد الأرباح غير المحققة نظراً لارتفاع فروقات إعادة تقييم مركز القطع البنيوي. ونلاحظ أنّ رأس المال الأساسي قبل استبعاد الأرباح كان قد انخفض في عام 2017 نتيجة لانخفاض الأرباح غير المحققة عما كانت عليه خلال عام 2016. غير أنّ القيم بعد استبعاد الأرباح غير المحققة كانت متقاربة خلال سنوات الأزمة ويعود ذلك إلى تحوط المصرف بشكل مستمر من المخاطر المسببة للخسائر والتي تؤثر على متانة رأس المال.

وللتوصل إلى نتائج أكثر دقّة، تمّ تفصيل ودراسة مكونات رأس المال الأساسي الذي يمتلكه بنك قطر الوطني. وتشتمل هذه المكونات على:

- **رأس المال المكتتب به**

تأسس بنك قطر الوطني _ سورية بتاريخ 2009/09/30 برأس مال /5/ مليارات ليرة سورية تمّ تقسيمها على /10/ ملايين سهم بقيمة اسمية /500/ ليرة سورية. وفي تاريخ 2010/05/13 تمّ زيادة رأس مال المصرف بمبلغ /10/ مليارات ليرة سورية من خلال إصدار /20/ مليون سهم وتمّ الاكتتاب بكامل الأسهم. وأقرّت الهيئة العامّة غير العادية في عام 2012 على تجزئة الأسهم وفق المادّة (91) من قانون الشركات وبهذا أصبحت القيمة الاسمية للسهم /100/ ليرة سورية بدل /500/ ليرة سورية.

ويظهر الجدول رقم (7) توزّع رأس المال كما هو في تاريخ 2011/12/31:

الجدول رقم (7) رأس مال بنك قطر الوطني– سورية

	عدد الأسهم	القيمة بالدولار	القيمة بالليرة السورية
رأس المال المدفوع بالليرة السورية	73,599,790		7,359,979,000
رأس المال المدفوع بالدولار الأمريكي	76,400,210	164,173,990	7,640,021,000

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

- **الاحتياطي القانوني والاحتياطي الخاص**

- بناءً على أحكام المادة رقم 97 من قانون النقد الأساسي رقم 23 الصادر بعام 2002 ، يجب على المصارف أن تقتطع سنوياً نسبة لا تقل عن 10% من أرباحها الصافية ترصد لتشكيل احتياطي خاص إلى أن يبلغ الاحتياطي المذكور /100/ بالمئة على الأقل من رأس مال المصرف.

- تمّ الزام المصارف بناءً على تعميم رقم (362/م ن/ب1) الصادر بتاريخ 2009/01/20 بتحويل 10% من الأرباح الصافية قبل الضريبة بعد استبعاد أثر فروقات القطع الغير محققة إلى الاحتياطي القانوني. ويحق للمصرف التوقف عن مثل هذا التحويل عندما يصبح رصيد الاحتياطي مساوياً 25% من رأس مال المصرف.

وبناءً على التعاميم السابقة، قم بنك قطر بتشكيل احتياطي قانوني واحتياطي خاص خلال فترة الدراسة كما هو مبين في الجدول رقم (8):

الجدول رقم (8) الاحتياطي القانوني والاحتياطي الخاص الذي تمّ تشكيله خلال فترة الدراسة

الاحتياطي القانوني والاحتياطي الخاص							
	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الربح قبل الضريبة	1,098,103,132	2,733,256,811	8,504,149,725	8,226,391,301	19,851,327,755	28,183,862,115	(12,021,422,393)
أرباح فروقات القطع غير المحققة	1,456,223,291	3,259,588,000	(9,939,638,500)	(8,186,557,500)	(20,852,041,500)	(27,180,273,000)	12,619,150,000
الربح / الخسارة	(358,120,159)	(526,331,189)	(1,435,488,775)	39,833,801	(1,000,713,745)	1,003,589,115	597,727,607
10%	-		-	3,983,380	-	104,342,292	164,115,053
الاحتياطي القانوني				3,983,380		104,342,292	164,115,053
الاحتياطي الخاص				3,983,380		104,342,292	164,115,053

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

توضح البيانات السابقة بأنّ بنك قطر الوطني لم يقم بتشكيل احتياطي عام واحتياطي خاص في بعض الأعوام لعدم وجود أرباح محققة خاضعة للاحتياطات، وبالتالي فإنّ بنك قطر شكل خلال سنوات الدراسة احتياطي قانوني واحتياطي خاص خلال الأعوام (2014) ، (2016) و (2017).

- **الأرباح المدورة غير المحققة**

شهدت الأرباح غير المحققة تزايداً مستمراً منذ بداية سنوات الدراسة وحتى عام 2016 نظراً للتغيرات الحاصلة على أسعار الصرف ويوضح الجدول رقم (9) توصيف الأرباح المدوّرة غير المحققة.

جدول رقم (9) توصيف الأرباح غير المحققة خلال سنوات الدراسة (الأرقام بآلاف الليرات السورية)

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أكبر قيمة	أصغر قيمة
الأرباح غير المحققة	30,870,302	27,030,323	70,798,914.00	1,507,754.00

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (6)

1- بلغت أدنى قيمة الأرباح غير المحققة في عام 2011 (1,507,754) واستمرت بالارتفاع التصاعدي حتى عام 2016 حيث بلغت (70,798,914) نظراً للتقلبات الكبيرة التي شهدتها أسعار الصرف وتأثيرها على تقييم القطع البنيوي إلا أنّ الأرباح غير المحققة انخفضت في عام 2017 عما كانت عليه في عام 2016 لتصل إلى (58,179,764).

2- بلغ المتوسط الحسابي (30,870,302) عند انحراف معياري (27,030,323) وهو أكبر من % 50 من المتوسط الحسابي مما يدل على وجود تقلب كبير في تطوّر الأرباح غير المحققة.

ويوضح الشكل البياني رقم (7) التطور الحاصل على الأرباح غير المحققة خلال سنوات الدراسة.

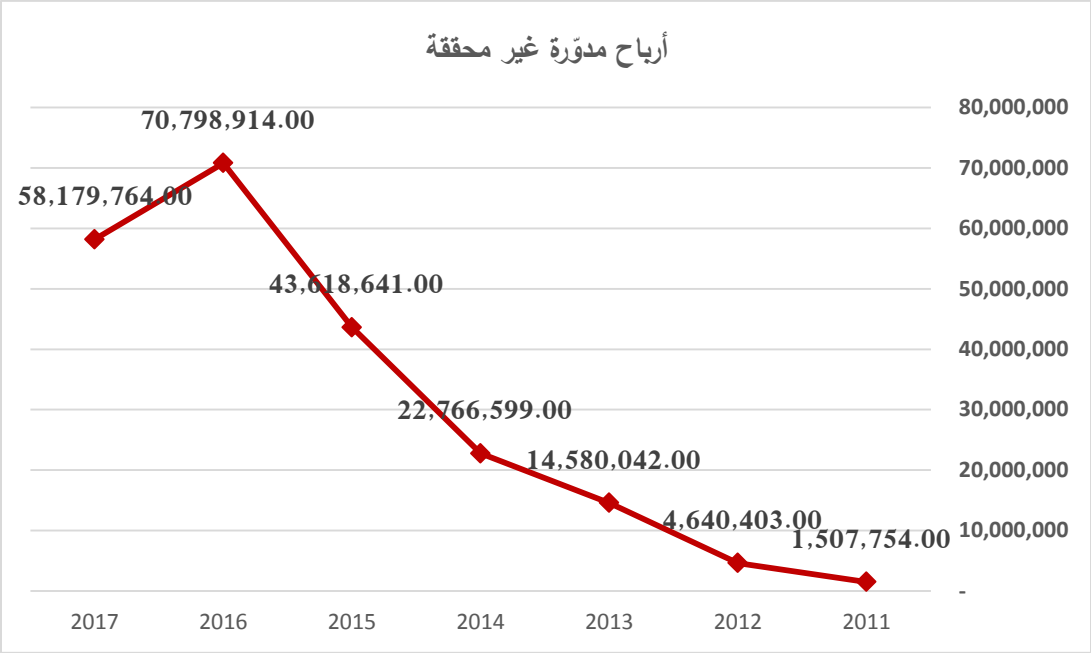

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (6) المعد وفق التقارير المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

يبين الشكل السابق ازدياد الأرباح غير المحققة بشكل كبير ابتداءً من عام 2012 والتي أصبحت تشكل أحد البنود الأعلى قيمة الداخلة في تكوين بنود رأس المال الأساسي. وبهذا فإنّ استثناء الأرباح غير المحققة سيؤدي إلى انخفاض رأس المال الأساسي للمصرف. وانخفاض رأس المال الأساسي أي الأموال الخاصّة للمصرف يعني انخفاض رأس المال التنظيمي ككل. وبهذا فإنّ انخفاض رأس المال التنظيمي بالمقارنة مع الأصول المرجحة بالمخاطر سيؤثر على نسبة كفاية رأس المال. بحيث كلّما انخفض رأس المال التنظيمي وارتفعت الأصول المرجحة بالمخاطر ستنخفض نسبة كفاية رأس المال.

- **رأس المال المساعد**

وهي الشريحة الثانية Tier 2 من مجموع رأس المال التنظيمي (الرقابي) والتي تتكون من الاحتياطات غير المعلنة ومخصصات المخاطر. ولقد أظهرت البيانات المالية احتفاظ بنك قطر الوطني ضمن بنود رأس المال المساند بمخصص احتياطي عام لمخاطر التمويل بالإضافة إلى بند الأرباح غير المحققة خلال عامي 2011 و 2012، كما هو موضح في الجدول رقم (10):

جدول رقم (10) رأس المال المساعد في بنك قطر الوطني خلال سنوات الدراسة (الأرقام بآلاف الليرات السورية)

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أكبر قيمة	أصغر قيمة
رأس المال المساعد	915,957	1,751,508	4,678,052	37,649

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (7)

يبين الجدول أعلاه:

1- كانت أعلى قيمة لرأس المال المساعد في عام 2012 حيث بلغت (4,678,052) نظراً إلى ادخال الأرباح غير المحققة عند حساب رأس المساعد خلال عامي 2011 و 2012.

2- بلغ المتوسط الحسابي (915,957) عند انحراف معياري (1,751,508) وهو أكبر من المتوسط ويدل على وجود مخاطر عالية في تقلب رأس المال المساعد.

3- احتفاظ بنك قطر الوطني باحتياطي عام لمخاطر التمويل ذو قيمة ثابتة خلال سنوات الدراسة والبالغ (37,649).

ويتم تكوين الاحتياطي العام لمخاطر التمويل بناءً على أحكام القرار (650/م ن/ب4) لعام 2010 والذي يلزم المصارف في حال تحقيق أرباح سنوية بحجز احتياطي عام لمخاطر التمويل يتم احتسابه كالتالي:

- % 1 من إجمالي الديون العادية المباشرة.
- % 0.5 من إجمالي محفظة التسهيلات العادية غير المباشرة.

- 0.5 % إضافية على جزء التسهيلات الائتمانية المنتجة المباشرة والممنوحة بضمانات شخصية أو بدون ضمانات.

وبلغ الاحتياطي العام لمخاطر التمويل المحسوب بناءً على التسهيلات الممنوحة خلال كل عام من سنوات الدراسة (37,649,000)، علماً بأن مخصصات المخاطر يجب ألا تتعدى 1.25 من حجم الأصول المرجحة بالمخاطر حسب متطلبات اتفاقية بازل وتظهر البيانات التزام بنك قطر بالحفاظ على مخصصات مخاطر بما لا يتجاوز الحد المذكور.

ثانياً: الأصول المرجحة بأوزان المخاطر

يقوم بنك قطر الوطني بتغطية كل من مخاطر الائتمان، مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، وذلك بناءً على توصيات لجنة بازل II والقيام باختبارات الجهد وفق سيناريوهات ومعايير محددة من قبل لجنة بازل ومصرف سورية المركزي. حيث أصدر مجلس النقد والتسليف قرار رقم 902/م ن/ ب4 لعام 2012 الذي يتم بموجبه توزيع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر ويعد ملزماً للمصارف. ويتم قياس المخاطر عند احتساب كفاية رأس المال وفقاً لقرارات مجلس النقد والتسليف والتي تستند في مضمونها إلى مقررات لجنة بازل. وعادةً ما يتم قياس المخاطر وفقاً لأسلوب المؤشر الأساسي ويتم قياس مخاطر الائتمان وفقاً لأوزان التثقيل المذكورة في تعليمات مجلس النقد والتسليف. أما بالنسبة لمخاطر السوق فيتم الاعتماد على قيمة مراكز القطع الأجنبي التشغيلية بعد تثقيلها بأوزان التثقيل حسب تعليمات مجلس النقد والتسليف.

ويبن الجدول رقم (11) توصيف الأصول المرجحة بأوزان المخاطر خلال سنوات الدراسة

جدول رقم (11) الأصول المرجحة بأوزان المخاطر ومكوناتها في بنك قطر الوطني خلال سنوات الدراسة (الأرقام بآلاف الليرات السورية)

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أكبر قيمة	أصغر قيمة
المخاطر الائتمانية	14,379,991	7,338,271	25,401,271	6,769,560
مخاطر التشغيل	720,018	429,254	1,277,505	239,433
مخاطر السوق	275,927	281,328	840,740	7,308
الأصول المرجحة بأوزان المخاطر	15,375,935	7,772,694	26,833,717.00	7,098,488.00

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (8) و(9) و(10) و (11)

1- ارتفعت قيمة الأصول المرجحة بأوزان المخاطر خلال سنوات الدراسة، وبلغت أكبر قيمة في عام 2016 (26,833,717) في حين أنّ أدنى قيمة كانت في عام 2011 (7,098,488). وبلغ المتوسط الحسابي (15,375,935) عند انحراف معياري (7,772,694) وهو أكبر من 50% من المتوسط الحسابي مما يدل على وجود مخاطر في تقلب الأصول المرجحة بأوزان المخاطر.

2- تعد المخاطر الائتمانية أكثر المخاطر ارتفاعاً والتي تزايدت بشكل كبير خلال سنوات الدراسة. كانت أكبر قيمة في عام 2016 (25,401,271) في حين أنّ أصغر قيمة كانت في عام 2012 (6,769,560). وبلغ المتوسط الحسابي (14,379,991) عند انحراف معياري (7,338,271).

3- كما وتزايدت مخاطر التشغيل خلال الفترة المدروسة وبلغت أعلى قيمة في عامي 2016 و 2017 حيث كانت القيمة خلال هذين العامين ثابتة (1,277,505) في حين أنّ أدنى قيمة قي عام 2011 (239,433). وبلغ المتوسط الحسابي (720,018) عند انحراف معياري (429,254) وهو أعلى من 50% من المتوسط الحسابي مما يدل على وجود مخاطر عالية في تقلب المخاطر التشغيلية.

4- شهدت مخاطر السوق تغيرات كبيرة خلال فترة الدراسة نظراً للأوضاع الاقتصادية والتغيرات الحاصلة في أسعار الصرف وتأثيرها الكبير على تقلب مخاطر السوق. وبلغت هذه المخاطر أكبر قيمة في عام 2015 (840,740) في حين أنّ أدنى قيمة كانت في عام 2017 (7,308). وبلغ المتوسط الحسابي (275,927) عند انحراف معياري (281,328) مما يدل على تشتت كبير في مخاطر السوق.

ويظهر الشكل البياني رقم (8) تطوّر الأصول المرجحة للمخاطر ومكوناتها لبنك قطر خلال سنوات الدراسة.

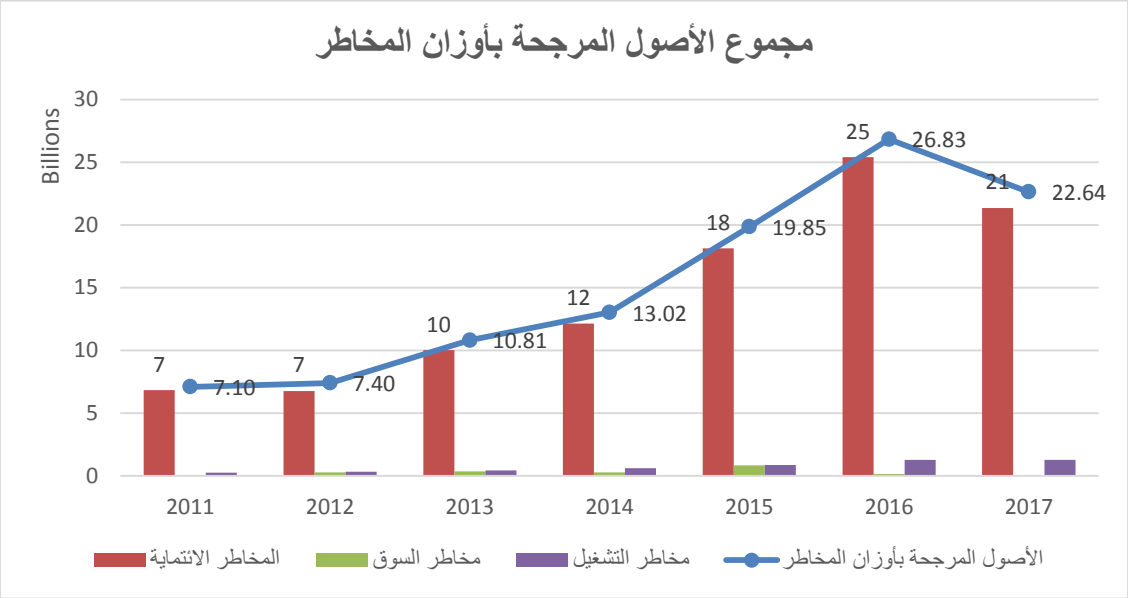

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (8) و (9) و(10) و(11) المعد وفق التقارير المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

يبين الشكل البياني السابق ما يلي:

1- ارتفعت الأصول المرجحة بالمخاطر تدريجياً خلال سنوات الدراسة نظراً لتزايد المخاطر التي تعرض لها المصرف خلال الأزمة التي مرّت بها سورية وتأثيرها على القطاع المصرفي ومختلف النشاطات والعمليات المصرفية. كما يوضّح الشكل أعلاه أنّ قيم الأصول المرجحة

بالمخاطر كانت متقاربة خلال عامي 2011 و 2012 واستمرّت بالتزايد حتى بلغت أعلى قيمة لها في عام 2016، في حين بدأت القيمة بالانخفاض خلال العام التالي.

2- تعود الزيادة في الأصول المرجحة بأوزان المخاطر إلى تزايد المخاطر الائتمانية.

3- تقارب المخاطر الائتمانية خلال عامي 2011 و 2012 حيث كانت المخاطر الائتمانية متدنية فيما ازدادت بشكل كبير خلال السنوات اللاحقة. وبناءٍ على الافصاحات المنشورة، فإنّ بنك قطر يلتزم بتصنيف التسهيلات الائتمانية بما يتوافق أحكام القرار رقم 567/م ن/ب4 لعام 2009 حيث تعكس التصنيفات احتمال تعثر العملاء والخسائر التي قد يتكبدها المصرف جراء هذا التعثر وبناءٍ عليه يتم الحصول على الضمانات المناسبة وتخصيص المؤونات اللازمة، بالإضافة إلى اجراء اختبارات الجهد على المحفظة الائتمانية.

4- تزايدت المخاطر الائتمانية بشكل كبير خلال الفترة الممتدة من عام 2013 ولغاية عام 2016، إلا أنها انخفضت في عام 2017 بالإضافة إلى انخفاض مخاطر السوق خلال عامي 2016 و 2017 مما ساهم بانخفاض الأصول المرجحة بالمخاطر. وكان لهذا الانخفاض تأثيره على كفاية رأس المال لدى المصرف حيث ارتفعت نسبة كفاية رأس المال في عام 2017 عن العام السابق نظراً لانخفاض الأصول المرجحة بأوزان المخاطر بالمقارنة مع عام 2016 .

5- تعرض المصرف لمخاطر السوق بنسب متفاوتة وصغيرة خلال سنوات الدراسة مقارنة بالمخاطر الائتمانية. ازدادت مخاطر السوق بشكل كبير خلال عام 2015 بالإضافة إلى تصاعد المخاطر الائتمانية مما كان له تأثير على زيادة الأصول المرجحة بأوزان المخاطر خلال هذا العام. وفي سبيل التحوط من مخاطر السوق، يقوم بنك قطر بإعداد اختبارات الجهد وفق سيناريوهات ومعايير محددة من قبل لجنة بازل.

6- مخاطر التشغيل كانت في تصاعد مستمر منذ عام 2011 ولغاية عام 2016. وتنتج هذه المخاطر عن إدارة الأعمال والمهام اليوميّة كفشل بسياسات العمل أو قصور بتدريب الموظفين أو نتيجة مشاكل تقنية بالإضافة إلى مخاطر عدم الالتزام بالقوانين والتشريعات والمعايير الدولية الناظمة للعمل المصرفي.

من خلال الدراسة السابقة لنسبة كفاية رأس المال ومكوناتها لبنك قطر الوطني تمّ استنباط النتائج التالية:

- يمتلك بنك قطر الوطني نسبة كفاية رأس مال مرتفعة والتي تتجاوز الحد الادنى الواجب على المصارف الالتزام به بحسب قرارات مصرف سورية المركزي. ويعود سبب ارتفاع نسبة كفاية رأس المال إلى ارتفاع رأس المال التنظيمي بالمقارنة مع الأصول المرجحة بأوزان المخاطر مما يدل على قدرة المصرف على سداد التزاماته ومواجهة المخاطر المحيطة.

- انخفضت نسبة كفاية رأس المال بعد استبعاد الأرباح غير المحققة من تكوين رأس المال التنظيمي نظراً لتزايد هذه الأرباح خلال سنوات الدراسة والتي أصبحت أحد البنود التي تشكل جزءاً كبيراً من الأموال الأساسية الخاصّة للمصرف. ولكن وعلى الرغم من استبعاد الأرباح غير المحققة إلى أنّه بقيت نسبة كفاية رأس المال تتجاوز الحد الأدنى خلال كافة سنوات الدراسة نظراً لارتفاع رأس المال التنظيمي بالمقارنة مع الأصول المرجحة بأوزان المخاطر.

- يمتلك بنك قطر الوطني رأس مال أساسي مرتفع والذي يتجاوز الحد الأدنى لرأس مال المصارف الخاصّة المحدد من قبل مصرف سورية المركزي وهو بذلك يمتلك قاعدة رأس مال متينة قادرة على مواجهة المخاطر المختلفة. ورأس مال المصرف هو من الأموال الأساسية الخاصّة التي تشكل جزءاً كبيراً من مجموع رأس المال التنظيمي الذي يحتفظ به بنك قطر، والذي ازداد بنسبة أعلى من زيادة الأصول المرجحة بأوزان المخاطر الأمر الذي أدّى إلى ارتفاع نسبة كفاية رأس المال. وبالتالي فإنّ احتفاظ بنك قطر الوطني برأس مال (مكتتب به) كبير ضمن الأموال الخاصّة الأساسية للمصرف يعد من أهم المقومات التي ساهمت بالحفاظ على نسبة كفاية رأس مال جيدة حتى وبعد استبعاد فروقات الأرباح غير المحققة.

- ازدادت الأرباح غير المحققة ازدياداً كبيراً خلال سنوات دراسة وكان لها تأثيراً كبيراً على تكوين رأس المال التنظيمي والذي أثر بدوره على نسبة كفاية رأس المال عند استبعادها من شريحة رأس المال الأساسي.

- ازدادت الأصول المرجحة بالمخاطر خلال سنوات الدراسة نظراً للمخاطر العديدة التي تعرض لها المصرف. ويعود ذلك إلى زيادة المخاطر الائتمانية بنسبة أكبر من زيادة كل من المخاطر التشغيلية ومخاطر السوق.

ثانياً: الدراسة التطبيقية على بنك سورية والخليج

يحتل بنك سورية والخليج المرتبة الأخيرة في نسبة كفاية رأس المال، والتي بدأت بالانخفاض بدءاً من عام 2011 حتى أن حققت أقل من الحد الأدنى من نسبة كفاية رأس المال الواجب على المصارف تحقيقه خلال بعض سنوات الدراسة. ولهذا السبب تمّ دراسة وتحليل نسبة كفاية رأس المال ومكوناتها لبنك سورية والخليج خلال سنوات الدراسة لمعرفة المسببات وراء انخفاضها.

يظهر الجدول رقم (12) توصيف لنسب كفاية رأس المال ومكوناتها من عناصر البسط والمقام خلال سنوات الدراسة.

جدول رقم (12) توصيف نسبة كفاية رأس المال ومكوناتها لبنك سورية والخليج (الأرقام بآلاف الليرات السورية)

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أكبر قيمة	أصغر قيمة
رأس المال التنظيمي	2,367,436	877,837	3,802,591	1,129,555
الأصول المرجحة بأوزان المخاطر	17,662,711	4,180,325	23,851,272	11,689,729
كفاية رأس المال	14.21 %	6.16 %	20.68%	6.31%

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (12)

1- حقق بنك سوريا والخليج الحد الأدنى من نسبة كفاية رأس المال الواجب على المصارف تحقيقه خلال سنوات الدراسة باستثناء عام 2014 والذي حقق فيه أدنى نسبة خلال سنوات الدراسة (6.31%)، في حين أنّ أعلى نسبة كانت خلال عام 2012 (20.68%). بلغ المتوسط الحسابي (14.21%) عند انحراف معياري (6.16%).

2- يعد بنك سوريا والخليج أحد المصارف التي عملت على زيادة رأس مالها خلال السنوات السابقة والذي لايزال دون الحد الأدنى الذي حدده مصرف سورية المركزي لرأس مال المصارف الخاصّة وهو عشرة مليارات ليرة سورية. ولهذا يلاحظ انخفاض رأس المال التنظيمي لبنك سوريا والخليج بالمقارنة مع الأصول المرجحة بالمخاطر. وكانت أعلى قيمة

لرأس المال التنظيمي في عام 2016 (3,802,591)، في حين أنّ أدنى قيمة كانت في عام (1,129,555). ولغ المتوسط الحسابي (2,367,436) عند انحراف معياري (877,837).

3- ازدادت الأصول المرجحة بأوزان المخاطر بدءاً من السنوات الأولى نظراً للأزمة الحاصلة وتأثيراتها فكانت أعلى قيمة في عام 2013 (23,851,272) في حين أنّ أدنى قيمة كانت في عام 2012 (11,689,729) بلغ المتوسط الحسابي (17,662,711) عند انحراف معياري (4,180,325).

ويوضح الشكل البياني رقم (9) تطور نسبة كفاية رأس المال ومكوناته لبنك سوريا والخليج خلال السنوات المدروسة.

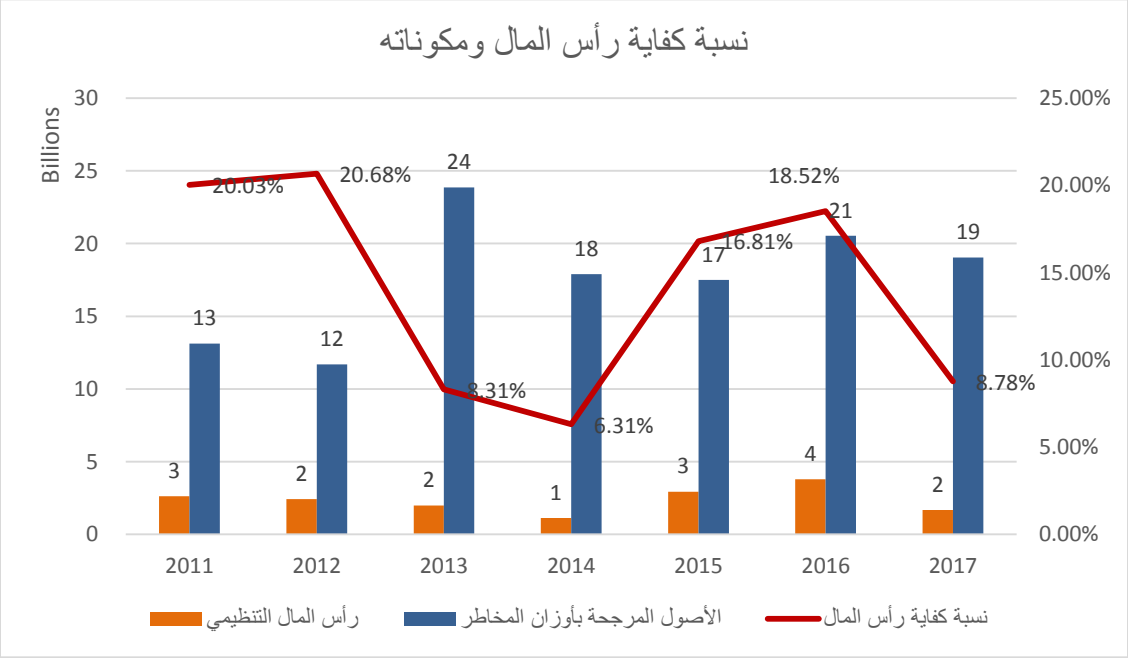

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (12) المعد وفق التقارير المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

يبين الشكل البياني السابق ما يلي:

1- كانت نسب كفاية رأس المال متقاربة خلال عامي 2011 و 2012، وذلك لأنّ الأرباح غير المحققة لم تكن قد ازدادت بشكل كبير خلال هذين العامين. ويوضح المنحني البياني بأنّ نسبة كفاية رأس المال تزايدت بنسبة صغيرة جداً نتيجة انخفاض رأس المال التنظيمي بنسبة أقل من انخفاض الأصول المرجحة بأوزان المخاطر.

2- انخفضت نسبة كفاية رأس المال بشكل كبير خلال العامين اللاحقين 2013 و 2014، ويعود ذلك إلى التغيرات الكبيرة الحاصلة على أسعار الصرف وانخفاض قيمة الليرة السورية وماله من تأثير سلبي على ارتفاع الأصول المرجحة بأوزان المخاطر في عام 2013 فقد كانت نسبة كفاية رأس المال هي الأكثر تدني خلال هذين العامين نظراً لتزايد نسبة الأصول المرجحة بأوزان المخاطر بنسبة كبيرة وانخفاض رأس المال التنظيمي . واستمرّ انخفاض نسبة كفاية رأس المال خلال عام 2014 بالمقارنة مع العام السابق على الرغم من انخفاض الأصول المرجحة بأوزان المخاطر في هذا العام بالمقارنة مع عام 2013 وذلك بسبب انخفاض رأس المال التنظيمي بنسبة أكبر.

3- ازدادت نسبة كفاية رأس المال خلال عامي 2015 و 2016 بالمقارنة مع العامين السابقين نظراً لقيام بنك سورية والخليج بزيادة رأس المال المكتتب به مما ساعد على زيادة رأس المال التنظيمي.

4- عادت نسبة كفاية رأس المال للانخفاض في عام 2017 نظراً لانخفاض رأس المال التنظيمي بنسبة أكبر من انخفاض الأصول المرجحة بأوزان المخاطر.

وعلى الرغم من جهود بنك سورية والخليج في زيادة رأس المال إلا أنّ نسبة كفاية رأس المال ما زالت متدنية وتكاد تكون مقاربة للحد الأدنى بحسب متطلبات بازل علماً بأنّ نسب كفاية رأس المال المذكورة ضمن الجدول رقم (12) تضمنت الأرباح غير المحققة عند احتسابها التزماً بقرارات مصرف سورية المركزي. إلا أنّه في حال تمّ استبعاد الأرباح غير المحققة فإنّ نسبة كفاية رأس المال ستخفض

وستكون دون الحد الأدنى الواجب تحقيقه. وبذلك فإنّ بنك سورية والخليج لا يمتلك رأس المال الكافي لمواجهة المخاطر المتعلقة بالعمل المصرفي مما يعرضه لمخاطر عدم القدرة على سداد الالتزامات.

ويوضح الجدول رقم (13) توصيف لنسبة كفاية رأس المال ومكوناتها بعد استبعاد الأرباح غير المحققة.

جدول رقم (13) توصيف نسبة كفاية رأس المال ومكوناتها لبنك سورية والخليج بعد استبعاد الأرباح غير المحققة (الأرقام بآلاف الليرات السورية)

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أكبر قيمة	أصغر قيمة
رأس المال التنظيمي	(1,869,438)	3,593,381	(6,394,025)	2,549,258
الأصول المرجحة بأوزان المخاطر	17,662,711	4,180,325	23,851,272	11,689,729
كفاية رأس المال	-8.02 %	20.92%	19.43%	-32.19%

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (13)

1- انخفضت نسبة كفاية رأس المال بدءاً من عام 2011 حيث بلغت النسبة أعلى قيمة في عام 2011 (19.43%) في حين أنّ أدنى قيمة كانت في عام 2017 (-32.19%). بلغ المتوسط الحسابي (-8.02%) عند انحراف معياري (20.92%) وهو أعلى بكثير من المتوسط الحسابي مما يدل على مخاطر عالية في تقلب نسبة كفاية رأس المال.

2- انخفض رأس المال التنظيمي خلال سنوات الدراسة، وكانت أعلى قيمة لرأس المال التنظيمي خلال عام 2011 (2,549,258) في حين أنّ أدنى قيمة كانت في عام 2016 (- 6,394,025). بلغ المتوسط الحسابي (- 1,869,438) عند انحراف معياري (3,593,381) وهو أعلى من المتوسط الحسابي مما يدل على وجود مخاطر مرتفعة في تقلب رأس المال التنظيمي.

ويوضح الشكل البياني رقم (10) تطور نسبة كفاية رأس المال ومكوناته خلال سنوات الدراسة بعد استبعاد الأرباح غير المحققة:

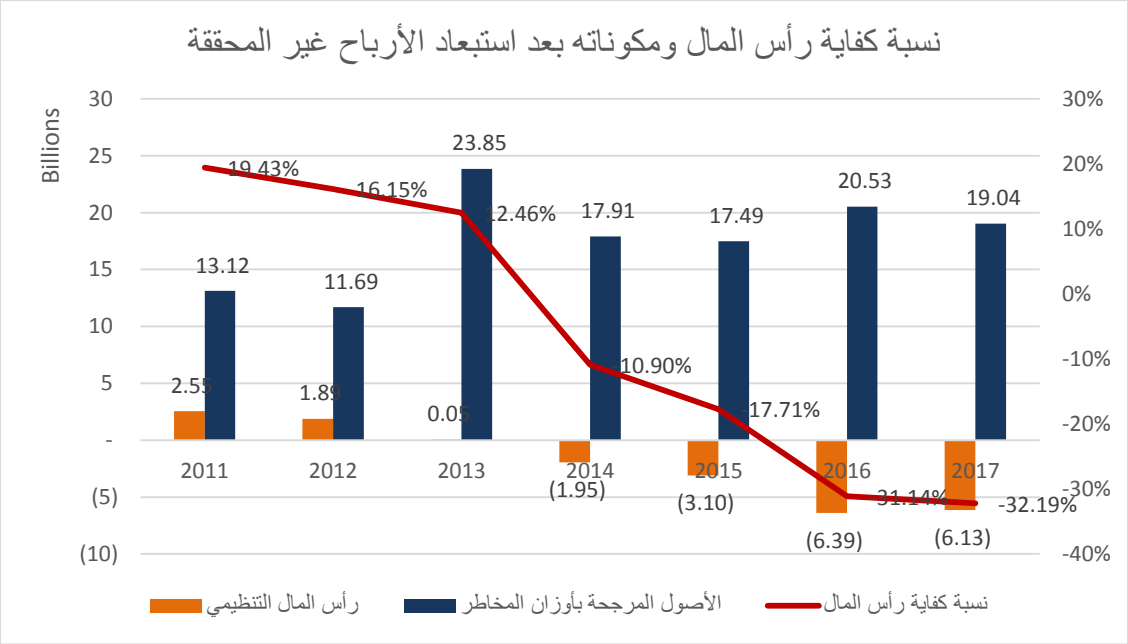

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (13) المعد وفق التقارير المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

يبين الشكل البياني السابق ما يلي:

عند استثناء الأرباح غير المحققة انخفضت نسبة كفاية رأس المال بشكل كبير ولم تحقق الحد الأدنى المطلوب وفقاً لمتطلبات بازل خلال كافة سنوات الدراسة باستثناء عامي 2011 و 2012 . ويعود السبب وراء انخفاض كفاية رأس المال إلى الانخفاض الكبير الحاصل على قيمة رأس المال التنظيمي وارتفاع الأصول المرجحة بأوزان المخاطر. كما يلاحظ بأنه خلال الفترة الممتدة من عام 2014 ولغاية عام 2017 كانت قيمة رأس المال التنظيمي سالبة على الرغم من قيام بنك سورية والخليج بزيادة رأس المال خلال عام 2015 بمبلغ (800,210,400) ليرة سورية، إلا أنّ هذه الزيادة برأس المال لم تكن كافية لرفع قيمة رأس المال التنظيمي، وذلك بسبب التزايد الكبير في الخسائر المتراكمة المحققة والتي أدّت لانخفاض رأس المال التنظيمي وبالتالي انخفاض نسبة كفاية رأس المال.

ويظهر الشكل البياني رقم **(11)** التطورات الحاصلة على نسب كفاية رأس المال خلال سنوات الدراسة قبل وبعد استبعاد الأرباح الغير محققة من خلال المقارنة بين نسب كل منهما خلال سنوات الدراسة.

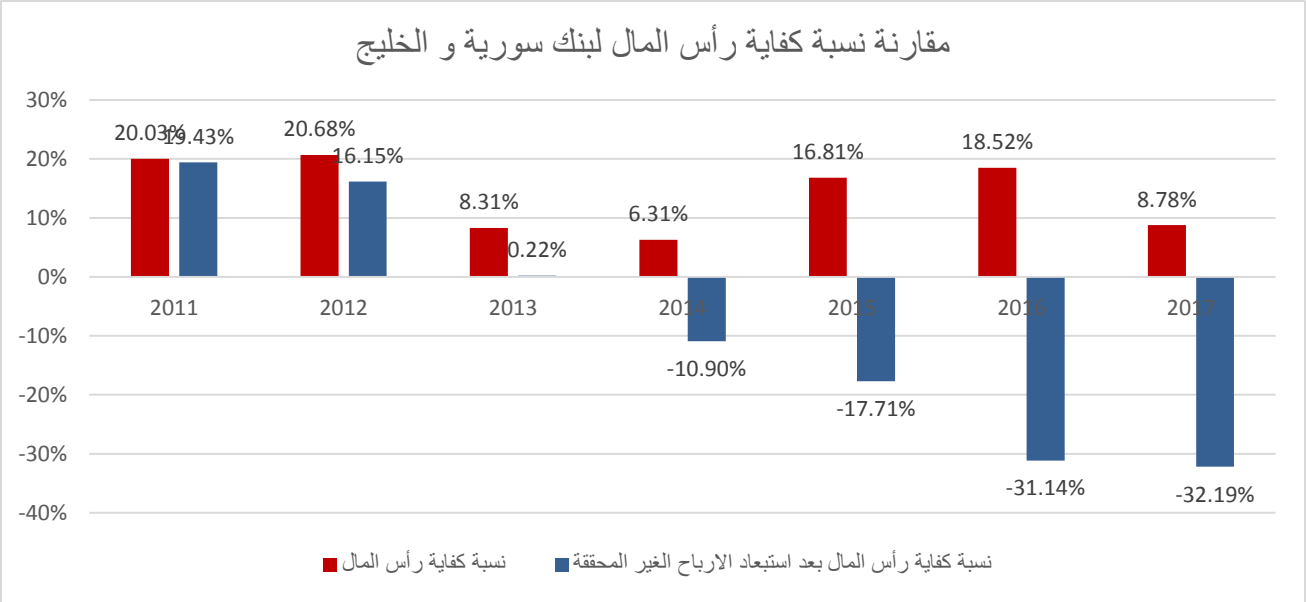

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (12) و (13) المعد وفق التقارير المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

يبين الشكل البياني السابق ما يلي:

- كانت نسبة كفاية رأس المال متقاربة خلال العامين الأوليين 2011 و 2012 قبل وبعد استبعاد الأرباح غير المحققة وذلك لأنّ قيمة الأرباح غير المحققة لم تشهد تزايداً كبيراً بالمقارنة مع السنوات الأخرى.
- تفاوتت نسب كفاية رأس المال قبل استبعاد الأرباح غير المحققة خلال السنوات الممتدة من عام 2013 ولغاية عام 2017، بحيث أنّها ازدادت خلال بعض السنوات وانخفضت في سنوات أخرى وذلك نتيجة التغيرات الحاصلة على أسعار الصرف وتأثيره على قيمة الأرباح

غير المحققة. كما أنّه خلال العامين 2015 و 2016 ازدادت نسبة كفاية رأس المال نتيجة لقيام بنك سورية والخليج بزيادة رأس المال مما ساعد على ازدياد رأس المال التنظيمي.

- في حين أنّه بعد استبعاد الأرباح غير المحققة من نسبة كفاية رأس المال، انخفضت هذه النسبة من عام 2012 ولغاية عام 2017 حيث بلغت أدنى نسبة في عام 2017 وذلك لتراكم الخسائر المحققة والذي كان ذو تأثير سلبي على تكوين رأس المال التنظيمي.

وبهدف الوصول إلى نتائج أكثر دقّة، تمّ دراسة النسب المكوّنة لكفاية رأس المال والتطور الحاصل عليها والتي هي رأس المال التنظيمي (الرقابي) والأصول المرجحة بأوزان المخاطر.

أولاً: رأس المال التنظيمي

يتمثّل رأس المال التنظيمي بالشريحتين المكوّنتين له وهما رأس المال الأساسي ورأس المال المساعد.

ويوضح الجدول رقم (14) توصيف رأس المال التنظيمي ومكوناته رأس المال الأساسي ورأس المال المساعد قبل استبعاد أرباح القطع غير المحققة خلال سنوات الدراسة:

جدول رقم (14) توصيف رأس المال التنظيمي ومكوناته (الأرقام بألاف الليرات السورية)

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أكبر قيمة	أصغر قيمة
رأس المال الأساسي	2,192,227	891,130	3,714,481	1,041,445
رأس المال المساعد	175,209	197,631	618,460	88,109
رأس المال التنظيمي	2,367,436	877,837	3,802,591	1,129,555

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (14)

1- تفاوتت قيم رأس المال الأساسي خلال سنوات الدراسة، حيث بلغت أعلى قيمة له في عام 2016 (3,714,481)، في حين أنّ أدنى قيمة كانت في عام 2014 (1,041,445). بلغ المتوسط الحسابي (2,192,227) عند انحراف معياري (891,130).

2- أعلى قيمة لرأس المال المساعد كانت في عام 2012 (618,460). في حين حقق أدنى قيمة له خلال الفترة الممتدة من عام 2013 ولغاية عام 2017 حيث كانت قيمة رأس المال

المساعد ثابتة (88,109). بلغ المتوسط الحسابي (175,209) عند انحراف معياري (197,631) وهو أكبر من المتوسط الحسابي مما يدل على وجود مخاطر مرتفعة في تقلب رأس المال المساعد.

ويبين الشكل البياني رقم (12) تطوّر رأس المال التنظيمي ومكوناته لبنك سورية والخليج

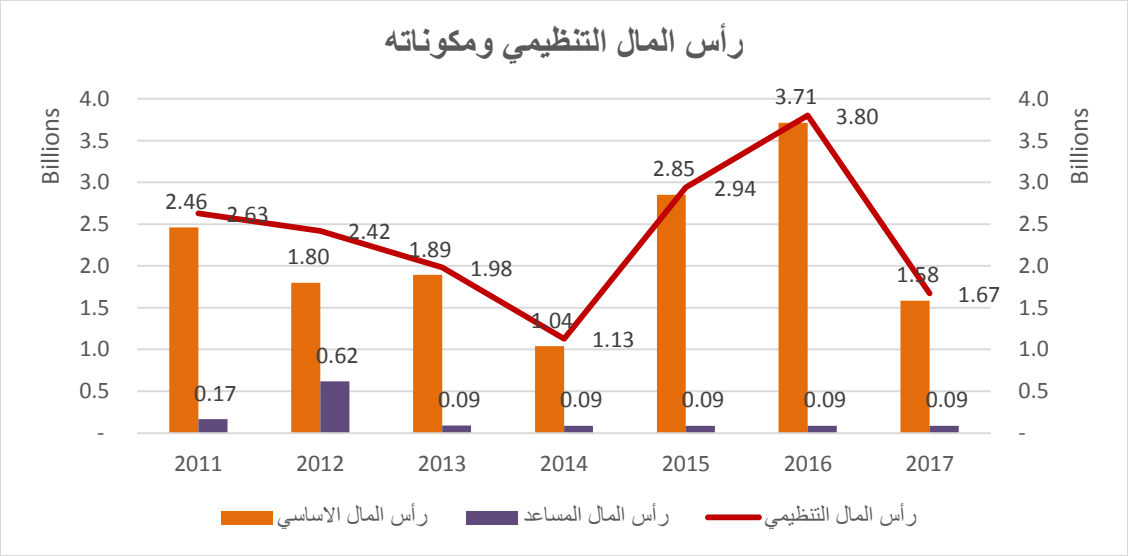

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (14) المعد وفق التقارير المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

يُستنتج من الشكل البياني السابق مايلي:

- تراجعت قيمة رأس التنظيمي خلال السنوات الأولى الممتدة من عام 2011 ولغاية عام 2014 حيث بلغت أدنى قيمة له في هذا العام (6.31 %) نتيجة تزايد الخسائر المتراكمة التي تحمّلها المصرف خلال هذه الفترة.

- ازدادت قيمة رأس المال التنظيمي خلال العامين اللاحقين 2015 و 2016 والذي ترافق مع تزايد الأرباح غير المحققة والتي كانت تدرج ضمن بنود رأس المال التنظيمي التزاماً بالقرار 1088/م ن/ب4 .

- خلال عام 2017، انخفض رأس المال التنظيمي نتيجة انخفاض الأرباح غير المحققة خلال هذا العام بالمقارنة مع العام السابق.

وبالتالي فإنّ تفاوت قيم رأس المال التنظيمي ترافق مع التغيرات الحاصلة على قيمة الأرباح غير المحققة والتي شهدت تزايداً كبيراً منذ بداية فترة الدراسة ولغاية عام 2016 نتيجة للأوضاع الاقتصادية وعدم استقرار سعر الصرف، فإذا تمّ استبعاد الأرباح غير المحققة سيؤدي ذلك إلى انخفاض رأس المال التنظيمي. وتدني رأس المال التنظيمي بالمقارنة مع الأصول المرجحة بأوزان المخاطر والتي شهدت تزايداً خلال سنوات الدراسة سيؤدي إلى انخفاض نسبة كفاية رأس المال.

ويوضّح الجدول رقم (15) توصيف لرأس المال التنظيمي ومكوناته بعد استبعاد الأرباح غير المحققة:

جدول رقم (15) توصيف رأس المال التنظيمي ومكوناته بعد استبعاد الأرباح غير المحققة (الأرقام بآلاف الليرات السورية)

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أكبر قيمة	أصغر قيمة
رأس المال الأساسي	(1,957,784)	3,593,145	2,460,870	(6,482,135)
رأس المال المساعد	88,346	325	88,827	88,109
رأس المال التنظيمي	(1,869,438)	3,593,381	2,549,258	(6,394,025)

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (15)

1- بلغت أعلى قيمة لرأس المال الأساسي في عام 2012 (2,460,870) في حين أنّ أدنى قيمة كانت في عام 2016 (- 6,482,135) مما يوضح الانخفاض الكبير الحاصل على قيمة رأس المال الأساسي. وبلغ المتوسط الحسابي (- 1,957,784) عند انحراف معياري (3,593,145) وهو أكبر بكثير من المتوسط الحسابي مما يدل على وجود مخاطر عالية في تقلّب رأس المال الأساسي.

2- أكبر قيمة لرأس المال المساعد كانت في عام 2013 (88,827) في حين كانت قيمة رأس المال المساعد ثابتة منذ عام 2014 ولغاية عام 2017 (88,109). بلغ المتوسط الحسابي (88,346) عند انحراف معياري (325).

ويوضح الشكل البياني رقم (13) تطوّر رأس المال التنظيمي ومكوناته لبنك سورية والخليج بعد استبعاد الأرباح غير المحققة:

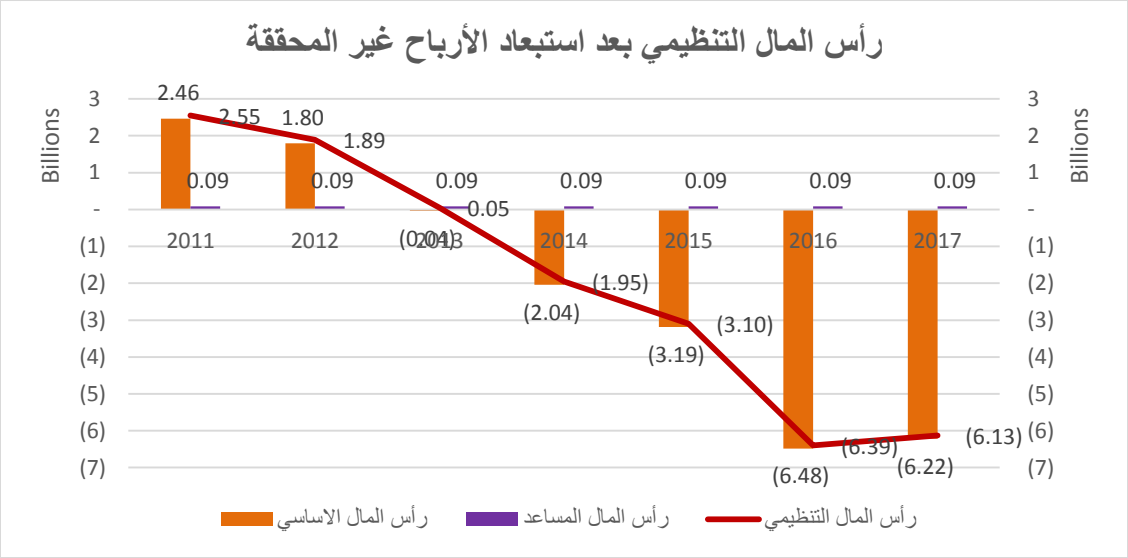

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (15) المعد وفق التقارير المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

يظهر الشكل البياني السابق مايلي:

تقاربت قيم رأس المال التنظيمي خلال العامين الأوليين، بينما انخفض رأس المال التنظيمي بشكل كبير خلال السنوات اللاحقة ليصل لأدنى قيمة له في عام 2016. ويعزى ذلك إلى ارتفاع الأرباح غير المحققة الناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي نتيجة التغيرات الحاصلة على سعر الصرف مما أثّر على قيمة الليرة السورية وارتفاع الخسائر المتراكمة المحققة التي تكبدها المصرف.

ويوضح الشكل البياني رقم (14) مقارنة بين رأس المال التنظيمي قبل وبعد استبعاد الأرباح غير المحققة:

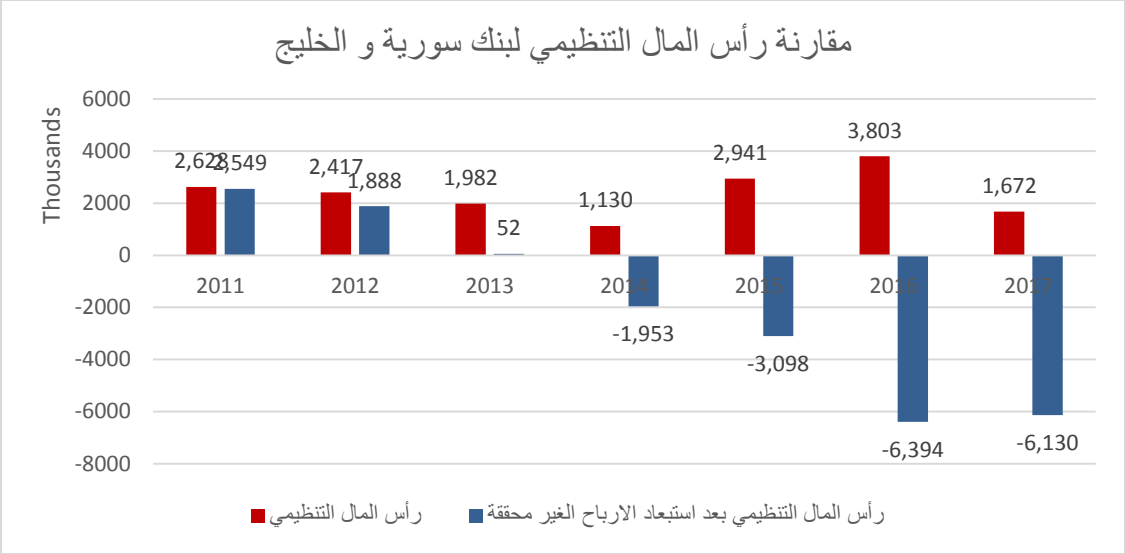

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (14) و رقم (15) المعد وفق التقارير المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

يبين الشكل البياني السابق ما يلي:

- تقارب قيم رأس المال التنظيمي قبل وبعد استبعاد الأرباح غير المحققة خلال عامي 2011 و 2012 وذلك لأن قيمة الأرباح غير المحققة كانت منخفضة بالمقارنة مع السنوات اللاحقة.
- تزايدت الفروقات خلال الفترة الممتدة من عام 2013 ولغاية نهاية سنوات الدراسة بين رأس المال التنظيمي قبل وبعد استبعاد الأرباح غير المحققة نتيجة التزايد الكبير الحاصل على قيمة هذه الأرباح. كما وتزايدت الخسائر المتراكمة خلال سنوات الدراسة والتي أثّرت على تكوين رأس المال التنظيمي بحيث انخفضت الأموال الأساسية الخاصّة وأصبحت قيمة رأس المال التنظيمي سالبة عند استبعاد الأرباح غير المحققة منذ عام 2014 . ويظهر تأثير انخفاض رأس المال التنظيمي في انخفاض نسبة كفاية رأس المال وخاصّة وأنّ الأصول المرجحة بالمخاطر شهدت ازدياداً خلال سنوات الدراسة.

ولتحديد التغير الحاصل على رأس المال التنظيمي بدقّة أكثر، تمّ دراسة تطوّر الشريحتين المكوّنتين له رأس المال الأساسي ورأس المال المساعد ومكوناتهما.

- **رأس المال الأساسي**

تمثل هذه الشريحة من رأس المال التنظيمي الأموال الأساسية الخاصّة للمصرف وتعد الأرباح غير المحققة أحد البنود التي تساهم بشكل كبير في التأثير على قيمة رأس المال الأساسي وذلك بعد صدور القرار القاضي بإدراج فروقات مركز القطع البنيوي ضمن بنود رأس المال الأساسي. والتزاماً بهذا القرار الصادر عن مجلس النقد والتسليف، فإنّ بنك سورية والخليج قام بضم الأرباح غير المحققة ضمن بنود رأس المال الأساسي بدءاً من عام 2013 لغاية احتساب نسبة كفاية رأس المال.

ويوضح الشكل البياني رقم (15) تطوّر رأس المال الأساسي لبنك سورية والخليج قبل وبعد استبعاد الأرباح غير المحققة.

الشكل رقم (15) تطور رأس المال الأساسي خلال سنوات الدراسة قبل وبعد استبعاد الأرباح غير المحققة

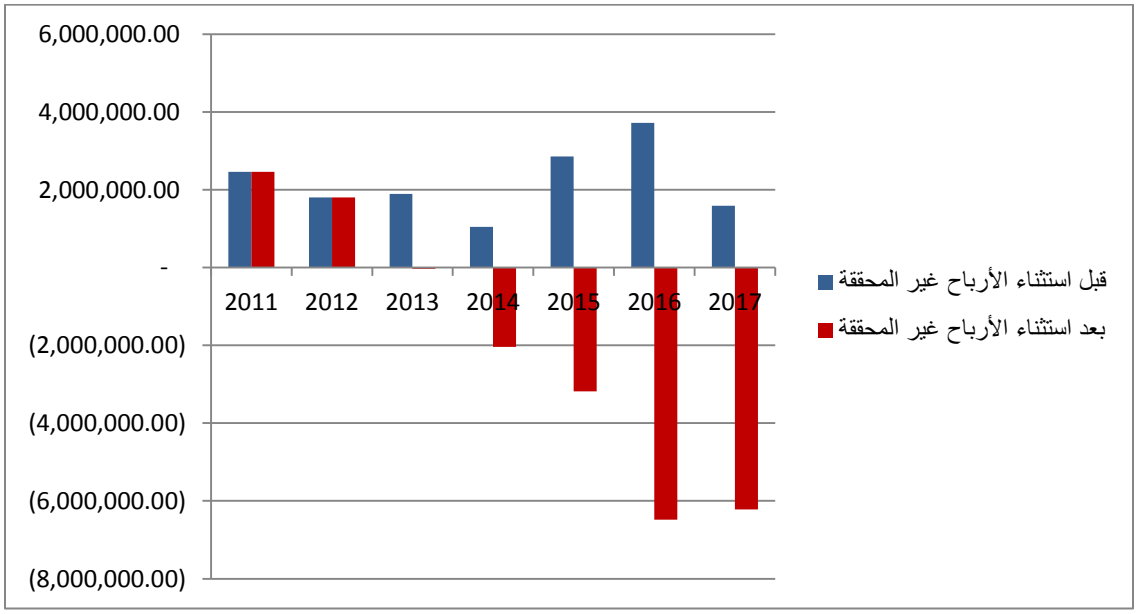

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (16) المعد وفق التقارير المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

يبين الشكل البياني السابق مايلي:

1- تماثلت قيمة رأس المال الأساسي قبل وبعد استبعاد الأرباح غير المحققة خلال عامي 2011 و 2012 حيث كانت الأرباح غير المحققة تدرج ضمن بنود رأس المال المساعد خلال هذين العامين.

2- تقلب رأس المال الأساسي قبل استبعاد الأرباح غير المحققة خلال السنوات الممتدة من عام 2014 ولغاية عام 2017 وكانت قيمة رأس المال الأساسي في عام 2014 الأكثر انخفاضاً نظراً لتزايد الأرباح غير المحققة وازدياد الخسائر المتراكمة المحققة.

3- عند استبعاد الأرباح غير المحققة، لوحظ الانخفاض الحاصل على رأس المال الأساسي بدءاً من عام 2011 حيث كانت القيم متقاربة خلال العامين الأوليين ثم بدأت بالانخفاض الكبير خلال السنوات اللاحقة لتصل في عام 2016 لأدنى قيمة وذلك نتيجة الخسائر المحققة التي عانى منها المصرف وأدت لانخفاض رأس المال الأساسي بشكل كبير.

ولقد تمّ دراسة البنود التي تدرج ضمن رأس المال الأساسي لبنك سوريا والخليج والتي هي:

- **رأس المال المكتتب به**

تأسس بنك سورية والخليج 1,500,000,000 ليرة سورية موزعة على 3,000,000 سهم بقيم اسمية 500 ليرة سورية للسهم الواحد، وتمّ زيادة رأس المال بعام 2007 ليصبح 3,000,000,000 ليرة سورية موزعة على 6,000,000 سهم بقيمة اسمية 500 ليرة سورية. وفي عام 2011 تمّ باجتماع الهيئة العامة غير العادية تجزئة أسهم البنك لتصبح 30,000,000 بقيمة اسمية 100 ليرة سورية للسهم الواحد.

قام بنك سورية والخليج بزيادة رأس مال المصرف بمبلغ 7,000,000,000 ليرة سورية بعد موافقة الهيئة العامة غير العادية في اجتماعها المنعقد في عام 2015 وبذلك يصبح رأس مال المصرف 10,000,000,000 ليرة سورية، إلا أنّه تمّ الاكتتاب بـ 8,388,365 سهم حتى نهاية عام 2017

والأسهم المتبقية ما زالت قيد الاكتتاب. وبذلك فإنّ رأس مال المصرف حتى نهاية عام 2017 هو 3,838,836,500 ليرة سورية وهو موزع كالتالي:

- **الاحتياطي القانوني والاحتياطي الخاص**

بناءً على تعميم رقم (362/م ن ب1) الملزم للمصارف بتحويل 10% سنوياً من الأرباح الصافية إلى الاحتياطي القانوني، وأحكام المادة رقم 97 من قانون النقد الأساسي رقم 23 القاضي باقتطاع المصرف سنوياً 10% من الأرباح الصافية لتشكيل احتياطي خاص فإن بنك سورية والخليج قام بتشكيل الاحتياطات التالية خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم (16) الاحتياطي القانوني والاحتياطي الخاص الذي تمّ تشكيله خلال فترة الدراسة

الاحتياطي القانوني والاحتياطي الخاص							
	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الربح قبل الضريبة	257,893,204	(185,102,855)	(425,926,112)	(841,024,961)	1,068,489,253	896,073,404	(2,339,819,650)
أرباح / خسائر فروقات القطع غير المحققة	(198,252,179)	(459,011,670)	(1,399,689,184)	(1,152,822,206)	(2,957,419,049)	(4,156,994,107)	2,394,363,835
الربح /الخسارة	92,898,862	(840,735,690)	(2,335,802,139)	(1,993,847,167)	(1,849,512,542)	(3,260,920,703)	251,165,350
10%	9,289,886	-	-	-	-	-	25,116,535
الاحتياطي القانوني	9,289,886	-	-	-	-	-	25,116,535
الاحتياطي الخاص	9,289,886	-	-	-	-	-	25,116,535

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

توضح البيانات السابقة أنّ بنك سورية والخليج لم يقم بتشكيل احتياطي قانوني أو احتياطي خاص خلال معظم سنوات الدراسة لعدم وجود أرباح محققة خاضعة للاحتياطات، وبالتالي فإنّ بنك سورية والخليج شكل احتياطي قانوني واحتياطي خاص خلال عامي 2011 و 2017 فقط.

- **الأرباح المدوّرة غير المحققة**

من خلال دراسة قيمة رأس المال الأساسي خلال سنوات الدراسة تمّ ملاحظة تزايد الأرباح غير المحققة في تكوين رأس المال الأساسي نتيجة التغيرات الحاصلة على أسعار الصرف. ويبين الجدول رقم (17) توصيف الأرباح غير المحققة خلال سنوات الدراسة:

جدول رقم (17) توصيف الأرباح غير المحققة (الأرقام بألاف الليرات السورية)

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أكبر قيمة	أصغر قيمة
الأرباح غير المحققة	4,236,874	3,855,184	10,196,617	78,350

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (17)

1- كانت أدنى قيمة للأرباح غير المحققة في عام 2011 (78,350) واستمرت بالتزايد حتى عام 2016 بحيث كانت أعلى قيمة لها خلال هذا العام (10,196,617).

2- بلغ المتوسط الحسابي (4,236,874) عند انحراف معياري (3,855,184) وهو أكبر من 50% من المتوسط الحسابي مما يدل على وجود تقلب كبير في الأرباح غير المحققة.

ويبين الشكل البياني رقم (16) تطوّر الأرباح غير المحققة خلال سنوات الدراسة:

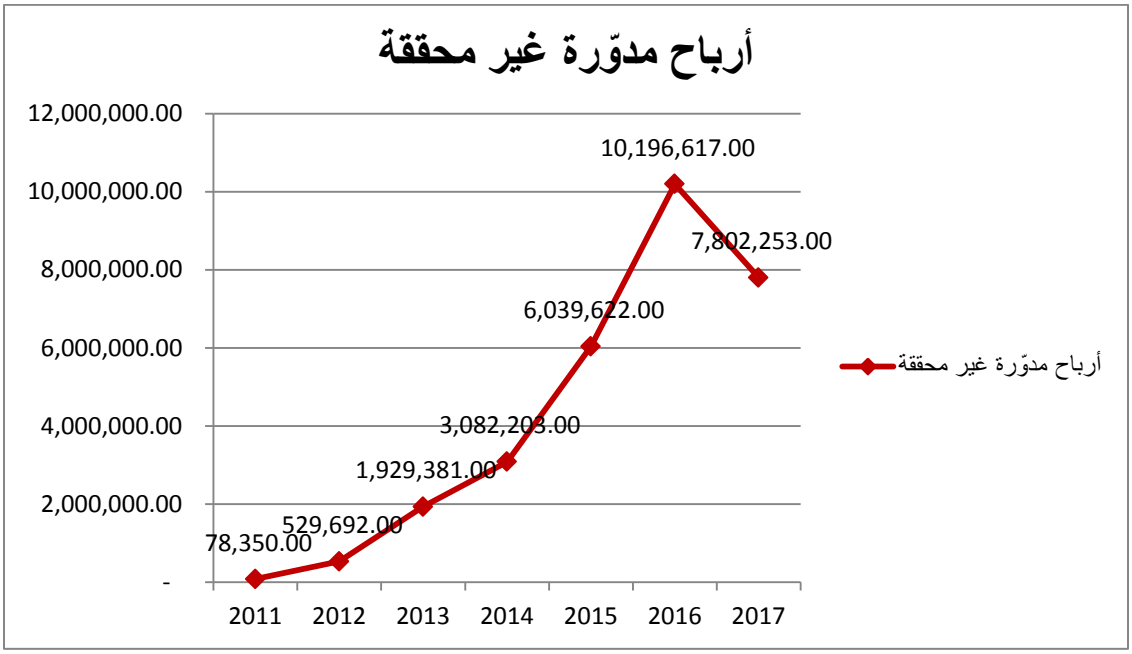

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (17) المعد وفق التقارير المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

تزايدت الأرباح غير المحققة بشكل تصاعدي منذ عام 2011 وكانت الأعلى قيمة خلال عام 2016 مما أثّر على زيادة قيمة رأس المال الأساسي وبالتالي ازدياد قيمة رأس المال التنظيمي بنسبة أكبر من تزايد الأصول المرجحة بأوزان المخاطر وبهذا ارتفعت نسبة كفاية رأس المال في عام 2017 عن العام السابق وكانت الأعلى بالمقارنة مع السنوات الأخرى.

- **رأس المال المساعد**

احتفظ بنك سوريا والخليج خلال سنوات الدراسة برأس مال مساعد والذي تكون من البنود التالية:

- احتياطي العام لمخاطر التمويل: بقيمة (88,109,753) قيمة ثابتة خلال كافة سنوات الدراسة.

- صافي الأرباح غير المحققة عن الاستثمارات في أوراق مالية متوفرة للبيع بعد خصم 50% منها.
- الأرباح المتراكمة غير المحققة: خلال العامين الأوليين فقط قبل أن يتم إدراجها ضمن بنود رأس المال الأساسي في بقية السنوات.

ثانياً: الأصول المرجحة بأوزان المخاطر

تشير البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها بنك سورية والخليج إلى التزام المصرف بإدارة المخاطر والالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعة والقرارات الصادرة عن مصرف سورية المركزي في ضوء معايير بازل فيما يتعلق بكافة المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها المصرف. ويقوم بنك سورية والخليج بتغطية المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية. ويظهر الجدول رقم (18) توصيف للأصول المرجحة بأوزان المخاطر ومكوناته خلال سنوات الدراسة.

جدول رقم (18) الأصول المرجحة بأوزان المخاطر ومكوناتها في بنك سورية والخليج خلال سنوات الدراسة (الأرقام بآلاف الليرات السورية)

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أكبر قيمة	أصغر قيمة
المخاطر الائتمانية	17,012,540	4,050,455	23,154,694	11,136,100
مخاطر التشغيل	533,903	131,103	643,884	288,078
مخاطر السوق	111,967	128,561	371,909	20,208
الأصول المرجحة بأوزان المخاطر	17,662,711	4,180,325	23,851,272	11,689,729

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (18) و (19) و (20) و(21)

1- ارتفعت المخاطر الائتمانية خلال سنوات الدراسة والتي هي أكثر المخاطر ارتفاعاً وبلغت أعلى قيمة في عام 2013 (23,154,694) في حين أنّ أدنى قيمة كانت في عام 2012 (11,136,100). وبلغ المتوسط الحسابي (17,012,540) عند انحراف معياري (4,050,455).

2- شهدت المخاطر التشغيلية تقلباً خلال الفترة المدروسة وبلغت أعلى قيمة في عام 2014 (643,884) في حين أنّ أدنى قيمة كانت في عام 2011 (288,078) حيث كانت المخاطر التشغيلية متدنية بالمقارنة مع بقية السنوات. وبلغ المتوسط الحسابي (533,903) عند انحراف معياري (131,103).

3- وكانت مخاطر السوق أكثر أنواع المخاطر تقلباً نتيجة التغيرات الكبيرة الحاصلة على أسعار الصرف وبلغت أعلى قيمة في عام 2016 (371,909) في حين أنّ أدنى قيمة كانت في عام 2015 (20,208). بلغ المتوسط الحسابي (111,967) عند انحراف معياري (128,561) وهو بذلك أكبر من المتوسط الحسابي مما يدل على وجود مخاطر عالية جداً في تقلب مخاطر السوق.

ويظهر الشكل البياني رقم (17) تطوّر الأصول المرجحة بأوزان المخاطر ومكوناتها خلال الفترة المدروسة.

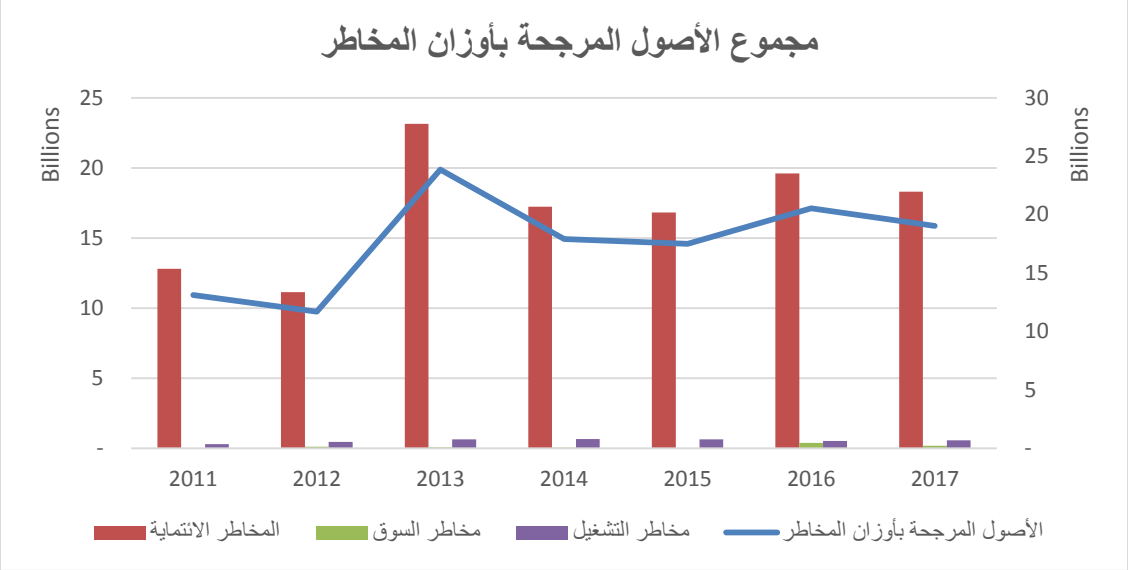

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (18) و (19) و (20) و(21) المعد وفق التقارير المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

يبين الشكل البياني السابق مايلي:

- انخفضت الأصول المرجحة بأوزان المخاطر في عام 2012 عن العام السابق لانخفاض المخاطر الائتمانية بنسبة صغيرة خلال هذا العام.
- خلال عام 2013، تزايدت الأصول المرجحة بأوزان المخاطر بشكل كبير محققة بذلك أعلى قيمة خلال سنوات الدراسة نتيجة تزايد المخاطر الائتمانية لادرجة الأولى ومخاطر السوق بنسبة صغيرة.
- تقلبت مخاطر السوق والتي تعد قيمتها منخفضة بالمقارنة مع المخاطر الائتمانية نتيجة التغيرات بأسعار الصرف وتأثيراتها على استثمارات المصرف.
- تزايدت المخاطر التشغيلية تدريجياً حتى عام 2015 وبدأت في الانخفاض خلال العامين اللاحقين.

من خلال الدراسة السابقة لنسبة كفاية رأس المال ومكوناتها لبنك سورية والخليج تمّ استنباط النتائج التالية:

- يمتلك بنك سورية والخليج نسبة كفاية رأس مال منخفضة والذي تدنت في عام 2014 دون نسبة 8% وذلك نتيجة لانخفاض رأس المال التنظيمي بالمقارنة مع الأصول المرجحة بأوزان المخاطر التي تزايدت نتيجة الأزمة الحاصلة خلال فترة الدراسة، مما يعرض المصرف لمخاطر عدم القدرة على سداد الالتزامات ومواجهة الأزمات التي تتعرض لها والتي تحيط بالعمل المصرفي.

- بعد استبعاد الأرباح غير المحققة من تكوين رأس المال الأساسي أدى ذلك إلى انخفاض كبير في رأس المال التنظيمي. ولقد أثر انخفاض رأس المال التنظيمي على نسبة كفاية رأس المال بحيث تدنت هذه النسبة خلال معظم سنوات الدراسة إلى ما دون الحد الأدنى الواجب على المصارف الالتزام به وهو 8% بحسب القرارت الصادرة عن مصرف سورية المركزي وبناءً على تعليمات بازل.

- يعد رأس المال المكتتب به لبنك سورية والخليج منخفضاً والي مازال دون الحد الأدنى لرأس مال المصارف الخاصّة المحدد بحسب قرارات مصرف سورية المركزي على الرغم من قيام بنك سوريا والخليج بمحاولة زيادة رأس المال. وعليه فإنّ المصرف لا يحتفظ بقاعدة رأس مال متينة قادر على مواجهة المخاطر المحيطة.

- تزايدت الأرباح غير المحققة بنسبة كبيرة خلال سنوات الدراسة نظراً للتغيرات الحاصلة على أسعار الصرف وتعرض المصرف لضغوطات نتيجة تزايد الخسائر المتراكمة المحققة نتيجة قيام المصرف بتسييل جزء من مركز القطع البنيوي إلى مركز القطع التشغيلي وبالتالي تحويل الخسائر المتراكمة غير المحققة على مركز القطع البنيوي إلى خسائر متراكمة على مركز القطع التشغيلي والتي أدّت لانخفاض رأس المال التنظيمي بحيث كانت قيمة رأس المال التنظيمي عند استبعاد الأرباح غير المحققة سالبة خلال معظم سنوات الدراسة.

- تزايدت الأصول المرجحة بأوزان المخاطر وأكثر أنواع المخاطر ارتفاعاً هي المخاطر الائتمانية والتي أثرت قيمتها على تزايد وانخفاض مجموع الأصول المرجحة بأوزان المخاطر. ولقد أظهرت الدراسة لبيانات بنك سورية والخليج إلى ارتفاع الأصول المرجحة بأوزان المخاطر بنسبة أكبر من رأس المال التنظيمي مما أدى إلى انخفاض نسبة كفاية رأس المال.

نقاط القوّة والضعف:

يبين الجدول رقم (18) نقاط القوة والضعف لدى كل من المصرفين بنك قطر الوطني – سورية وبنك سورية والخليج

	نقاط القوة	نقاط الضعف
بنك قطر الوطني – سورية	حقق المصرف نسبة كفاية رأس مال تتجاوز الحد الأدنى قبل وبعد استبعاد الأرباح غير المحققة خلال كافة سنوات الدراسة نتيجة تزايد رأس المال التنظيمي بنسبة أكبر من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر.	على الرغم من تجاوز نسبة كفاية رأس المال بعد استبعاد الأرباح غير المحققة الحد الأدنى، الا أنّ نسبة الكفاية قد انخفضت كثيراً عما كانت عليه قبل الاستبعاد بسبب انخفاض رأس المال التنظيمي الناتج عن انخفاض رأس المال الأساسي. مما يدل على أهميّة قيام بنك قطر باحتساب نسبة كفاية رأس المال بعد استبعاد أرباح القطع البنيوي غير المحقق في سبيل الوصول لنتائج أكثر دقّة حول كفاية رأس المال وقدرتها على تغطية المخاطر التي يتعرض لها المصرف.
بنك سورية والخليج	حقق المصرف نسبة كفاية رأس المال اللازمة قبل استبعاد الأرباح غير المحققة خلال كافّة سنوات الدراسة بإستثناء عام 2014. كما وعمل البنك على زيادة رأس ماله خلال احدى السنوات في سبيل دعم قاعدة رأس المال مما ساهم بزيادة نسبة كفاية رأس المال خلال العامين التاليين.	انخفضت نسبة كفاية رأس المال خلال بعض سنوات الدراسة وذلك قبل استبعاد الأرباح غير المحققة، نتيجة انخفاض رأس المال التنظيمي بنسبة أكبر من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر. انخفاض كبير أيضاً في نسبة كفاية رأس المال بعد استبعاد الأرباح غير المحققة نتيجة تراكم الخسائر التي أسهمت بانخفاض رأس المال التنظيمي بنسبة كبيرة مما أدّى لانخفاض نسبة كفاية رأس المال إلى أن أصبحت سالبة خلال معظم سنوات الدراسة.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

- يلتزم بنك قطر الوطني بقرارات مجلس النقد والتسليف التي تتعلق بكفاية رأس المال والتي تستند في جوهرها إلى مقررات لجنة بازل II محققاً نسبة كفاية رأس مال تتجاوز الحد الأدنى الواجب تحقيقه قبل وبعد استبعاد الأرباح غير المحققة، وهو بالتالي قادر على التحضير للانتقال لتطبيق متطلبات بازل III المتعلقة بكفاية رأس المال فيما تمّ وضع التشريعات والقوانين اللازمة والمناسبة من قبل مجلس النقد والتسليف.

- عدم التزام بنك سورية والخليج بتحقيق الحد الأدنى من نسبة كفاية رأس المال عند استبعاد الأرباح غير المحققة نتيجة الخسائر المتراكمة التي أدّت لانخفاض الشريحة المكوّنة لرأس المال الأساسي وبالتالي انخفاض رأس المال التنظيمي ككل.

- تأثّر كلا المصرفيين بازدياد الأرباح غير المحققة بنسبة كبيرة خلال سنوات الدراسة بحيث أصبحت تشكل جزءاً كبيراً ضمن بنود شريحة رأس المال الأساسي مما أسفر عن آثار سلبية على كلا المصرفيين، وكان بنك سورية والخليج الأكثر تأثراً نظراً لانخفاض رأس المال الأساسي (المكتتب به).

- تعود الزيادة الكبيرة في نسبة كفاية رأس المال في بنك قطر الوطني قبل استبعاد أرباح القطع البنيوي غير المحققة إلى الزيادة في رأس المال التنظيمي بنسبة أكبر من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر مما أسفر عن زيادرة نسبة كفاية رأس المال خلال سنوات الدراسة. وبالتالي، فإنّ امتلاك بنك قطر الوطني لرأس مال مرتفع أسهم بالاحتفاظ بنسبة كفاية رأس مال جيدة حتى وبعد استبعاد الأرباح غير المحققة.

- يعود انخفاض نسبة كفاية رأس المال في بنك سورية والخليج قبل استبعاد الأرباح غير المحققة نتيجة تزايد الخسائر المتراكمة وزيادة الأصول المرجحة بأوزان المخاطر بنسبة أكبر من رأس المال التنظيمي.

ثانياً: التوصيات

- حثّ بنك سورية والخليج على استكمال رأس المال المدفوع للتوافق مع القوانين والتشريعات الموضوعة ولما له من أثر ايجابي على تعزيز نسب كفاية رأس المال لديه من جهة والتحوّط من المخاطر ومواجهة الخسائر المحققة التي تعرض لها في ظل الأزمة التي عانت منها سورية من جهة أخرى.

- ضرورة قيام المصارف باستبعاد الأرباح غير المحققة عند احتساب نسبة كفاية رأس المال وذلك لتحديد نسبة الكفاية الحقيقية اللازمة لتغطية المخاطر التي يتعرض لها كل مصرف بحسب أنشطته.

- يتوجب على المصارف المحافظة على مستوى ملائم من المخاطر التي تترافق مع منح الائتمانات من خلال الدراسة الفعّالة للملفات الائتمانية ومتابعة عملية الائتمان في جميع مراحله في سبيل المحافظة على المخاطر الائتمانية ضمن الحدود الدنيا.

- انتهاج سياسة توجيهية تتوافق مع الأوضاع الاقتصادية للبلاد من قبل مصرف سورية المركزي لتكثيف جهود المصارف نحو تطبيق المعايير الدولية ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بكفاية رأس المال كونها الدعامة الأساسية لحماية المصارف من المخاطر المختلفة في سبيل الانتقال السليم لتطبيق اتفاقية بازل III.

المراجع

المراجع العربية

- اسلامبولي, مرام , تطبيق بازل II وأهم التعديلات بموجب بازل III . 2010
- عكاش سمير, أيت, تطورات القواعد الحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائية, أطروحة للحصول على شهادة دكتوراه , جامعة الجزائر, 2013

المراجع الأجنبية

- Yuting, Fang. The Impact of Basel III on the European Banking Industry, Research Thesis. 2012
- Bank for International Settlement, Principles for Sound Liquidity Risk Management. Basel Committee on Banking Supervision, 2008
- Basel Committee on Banking Supervision, International Convergence of Fund Measurement & Standards, Bank of International Settlements, Basel, Switzerland, June 2004
- Basel Committee on Banking Supervision, Basel III: A Global Regulatory Framework for More Resilient Banks & Banking System, Basel, Switzerland, December, 2010

المواقع الالكترونية

- Website: https://www.bis.org/
- Website: http://www.dse.sy/

التقارير

الافصاحات المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية للسنوات من عام 2014 ولغاية النصف الأول من العام 2018

القرارات

- قانون رقم (28) لعام 2001
- قانون النقد الأساسي رقم (23) لعام 2002 الخاص بمجلس النقد والتسليف
- قانون رقم (3) لعام 2010
- قانون رقم (28) لعام 2001
- مرسوم رقم (35) لعام 2005
- قرار رقم (253/م ن/4) لعام 2007
- قرار رقم (1088/م ن/ب4) لعام 2014
- قرار رقم 588/م ن/ب4 لعام 2009
- قرار رقم 74/م ن/ب4 لعام 2004

الملحقات

الملحق رقم (1) نسبة كفاية رأس المال ومكوناته لبنك قطر الوطني خلال فترة الدراسة (الأرقام بآلاف الليرات السورية)

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
رأس المال التنظيمي	15,684,743	18,435,675	27,076,062	35,319,098	55,464,790	83,031,625	70,954,410
الأصول المرجحة بأوزان المخاطر	7,098,488	7,396,423	10,807,673	13,022,604	19,835,672	26,833,717	22,636,971
نسبة كفاية رأس المال	221.00%	249.25%	250.53%	271.21%	279.62%	309.43%	313.44%
المتوسط الحسابي	270.64%						
الانحراف المعياري	33.52%						

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

الملحق رقم (2) نسبة كفاية رأس مال ومكوناته لبنك قطر الوطني خلال فترة الدراسة بعد استبعاد الأرباح غير المحققة (الأرقام بآلاف الليرات السورية)

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
رأس المال التنظيمي	14,176,989	13,795,272	12,496,020,	12,552,499	11,846,149	12,232,711	12,774,646
الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	7,098,488	7,396,423	10,807,673	13,022,604	19,835,672	26,833,717	22,636,971
نسبة كفاية رأس المال	199.72%	186.51%	115.62%	96.39%	59.68%	45.59%	56.43%
المتوسط الحسابي	108.56%						
الانحراف المعياري	62.79%						

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

الملحق رقم (3) رأس المال التنظيمي ومكوناته لبنك قطر الوطني خلال فترة الدراسة (الأرقام بآلاف الليرات السورية)

رأس المال التنظيمي							
	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
رأس المال الاساسي	14,139,340.00	13,757,623.00	27,038,413.00	35,281,449.00	55,427,141.00	82,993,976.00	70,916,761.00
رأس المال المساعد	1,545,403	4,678,052	37,649	37,649	37,649	37,649	37,649
رأس المال التنظيمي	15,684,743	18,435,675	27,076,062	35,319,098	55,464,790	83,031,625	70,954,410
المتوسط الحسابي	43,709,486						
الانحراف المعياري	26,450,976						

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

الملحق رقم (4) رأس المال التنظيمي ومكوناته لبنك قطر الوطني بعد استبعاد الأرباح غير المحققة خلال فترة الدراسة (الأرقام بآلاف الليرات السورية)

رأس المال التنظيمي بعد استبعاد الأرباح غير المحققة							
	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
رأس المال الاساسي	14,139,340	13,757,623	12,458,371	12,514,850	11,808,500	12,195,062	12,736,997
رأس المال المساعد	37,649	37,649	37,649	37,649	37,649	37,649	37,649
رأس المال التنظيمي	14,176,989	13,795,272	12,496,020	12,552,499	11,846,149	12,232,711	12,774,646
المتوسط الحسابي	12,839,184						
الانحراف المعياري	842,800						

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

الملحق رقم (5) مقارنة بين رأس المال الأساسي لبنك قطر الوطني قبل وبعد استبعاد الارباح غير المحققة (الأرقام بـلاف الليرات السورية)

رأس المال الأساسي									
	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
قبل استبعاد الأرباح غير المحققة	14,139,340	13,757,623	27,038,413	35,281,449	55,427,141	82,993,976	70,916,761	42,793,529	27,493,641
بعد استبعاد الارباح غير المحققة	14,139,340	13,757,623	12,458,371	12,514,850	11,808,500	12,195,062	12,736,997	12,801,535	842,799.84

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

الملحق رقم (6) الأرباح غير المحققة في بنك قطر الوطني خلال سنوات الدراسة (الأرقام بآلاف الليرات السورية)

الأرباح غير المحققة								
2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1,507,754.00	4,640,403.00	14,580,042.00	22,766,599.00	43,618,641.00	70,798,914.00	58,179,764.00	30,870,302	27,030,323

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

الملحق رقم (7) رأس المال المساعد في بنك قطر الوطني خلال سنوات الدراسة (الأرقام بآلاف الليرات السورية)

رأس المال المساعد								
2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1,545,403	4,678,052	37,649	37,649	37,649	37,649	37,649	915,957	1,751,508

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

الملحق رقم (8) الأصول المرجحة بأوزان المخاطر لبنك قطر خلال سنوات الدراسة (الأرقام بآلاف الليرات السورية)

الأصول المرجحة بأوزان المخاطر								
2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
7,098,488.00	7,396,423.00	10,807,673.00	13,022,604.00	19,849,822.00	26,833,717.00	22,636,971.00	15,375,935	7,772,694

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

الملحق رقم (9) المخاطر الائتمانية لبنك قطر خلال سنوات الدراسة (الأرقام بآلاف الليرات السورية)

المخاطر الائتمانية								
2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
6,835,356	6,769,560	10,020,703	12,138,655	18,142,23	25,401,271	21,352,158	14,379,991	7,338,271

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

الملحق رقم (10) مخاطر السوق لبنك قطر خلال سنوات الدراسة (الأرقام بآلاف الليرات السورية)

مخاطر السوق								
2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
23,699	288,028	348,348	268,426	840,740	154,941	7,308	275,927	281,328

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

الملحق رقم (11) المخاطر التشغيلية لبنك قطر خلال سنوات الدراسة (الأرقام بآلاف الليرات السورية)

مخاطر التشغيلية								
2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
239,433	338,835	438,622	615,523	852,700	1,277,505	1,277,505	720,018	429,254

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

الملحق رقم (12) نسبة كفاية رأس المال ومكوناته لبنك سورية والخليج خلال فترة الدراسة (الأرقام بآلاف الليرات السورية)

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
رأس المال التنظيمي	2,627,609	2,417,308	1,981,527	1,129,555	2,941,198	3,802,591	1,672,264
الأصول المرجحة بأوزان المخاطر	13,119,283	11,689,729	23,851,272	17,908,690	17,494,487	20,533,653	19,041,865
نسبة كفاية رأس المال	20.03%	20.68%	8.31%	6.31%	16.81%	18.52%	8.78%
المتوسط الحسابي	14.21 %						
الانحراف المعياري	6.16 %						

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

ملحق رقم (13) نسبة كفاية رأس مال ومكوناته لبنك سورية والخليج خلال فترة الدراسة بعد استثناء الأرباح غير المحققة (الأرقام بآلاف الليرات السورية)

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
رأس المال التنظيمي	2,549,258	1,887,615	52,145	(1,952,648)	(3,098,424)	(6,394,025)	(6,129,988)
الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	13,119,283	11,689,729	23,851,272	17,908,690	17,494,487	20,533,653	19,041,865
نسبة كفاية رأس المال	19.43%	16.15%	0.22%	-10.90%	-17.71%	-31.14%	-32.19%
المتوسط الحسابي	-8.02 %						
الانحراف المعياري	20.92%						

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

ملحق رقم (14) رأس المال التنظيمي ومكوناته لبنك سورية والخليج خلال فترة الدراسة (الأرقام بآلاف الليرات السورية)

رأس المال التنظيمي							
	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
رأس المال الاساسي	2,460,870	1,798,848	1,892,700	1,041,445	2,853,088	3,714,481	1,584,155
رأس المال المساعد	166,739	618,460	88,827	88,109	88,109	88,109	88,109
رأس المال التنظيمي	2,627,609	2,417,308	1,981,527	1,129,555	2,941,198	3,802,591	1,672,264
المتوسط الحسابي	2,367,436						
الانحراف المعياري	877,837						

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

ملحق رقم (15) رأس المال التنظيمي ومكوناته لبنك سورية والخليج بعد استبعاد الأرباح غير المحققة خلال فترة الدراسة (الأرقام بملاف الليرات السورية)

رأس المال التنظيمي بعد استبعاد الأرباح غير المحققة							
	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
رأس المال الاساسي	2,460,870	1,798,848	(36,681)	(2,040,758)	(3,186,534)	(6,482,135)	(6,218,098)
رأس المال المساعد	88,388	88,767	88,827	88,109	88,109	88,109	88,109
رأس المال التنظيمي	2,549,258	1,887,615	52,145	(1,952,648)	(3,098,424)	(6,394,025)	(6,129,988)
المتوسط الحسابي	(1,869,438)						
الانحراف المعياري	3,593,381						

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

ملحق رقم (16) مقارنة بين رأس المال الأساسي لبنك سورية والخليج قبل وبعد استبعاد الارباح غير المحققة (الأرقام بملاف الليرات السورية)

رأس المال الأساسي									
	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
قبل استبعاد الأرباح غير المحققة	2,460,870	1,798,848	1,892,700	1,041,445	2,853,088	3,714,481	1,584,155	2,192,227	891,130
بعد استبعاد الارباح غير المحققة	2,460,870	1,798,848	(36,681)	(2,040,758)	(3,186,534)	(6,482,135)	(6,218,098)	(1,957,784)	3,593,145

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

ملحق رقم (17) الأرباح غير المحققة في بنك سورية والخليج خلال سنوات الدراسة (الأرقام بآلاف الليرات السورية)

الأرباح غير المحققة								
2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
78,350	529,692	1,929,381	3,082,203	6,039,622	10,196,617	7,802,253	4,236,874	3,855,184

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

ملحق رقم (18) الأصول المرجحة بأوزان المخاطر لبنك سورية والخليج خلال سنوات الدراسة (الأرقام بآلاف الليرات السورية)

الأصول المرجحة بأوزان المخاطر								
2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
13,119,283	11,689,729	23,851,272	17,908,690	17,494,487	20,533,653	19,041,865	17,662,711	4,180,325

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

ملحق رقم (19) المخاطر الائتمانية لبنك سورية والخليج خلال سنوات الدراسة (الأرقام بآلاف الليرات السورية)

المخاطر الائتمانية								
2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
12,808,258	11,136,100	23,154,694	17,238,336	16,833,445	19,608,917	18,308,030	17,012,540	4,050,455

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

ملحق رقم (20) مخاطر السوق لبنك سورية والخليج خلال سنوات الدراسة (الارقام بآلاف الليرات السورية)

مخاطر السوق								
2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
22,947	105,237	55,995	26,470	20,208	371,909	181,007	111,967	128,561

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

ملحق رقم (21) المخاطر التشغيلية لبنك سورية والخليج خلال سنوات الدراسة (الأرقام بآلاف الليرات السورية)

مخاطر التشغيلية								
2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
288,078	448,391	640,582	643,884	640,833	522,827	552,728	533,903	131,103

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية